



اسم المقال: العدالة التوزيعية ودورها في بناء المواطنة الصالحة وإنفاذ القوانين المالية

اسم الكاتب: أ.د. احمد خلف حسين الدخيل

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/1314>

تاريخ الاسترداد: 2026/07/10 17:19 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على [info@political-encyclopedia.org](mailto:info@political-encyclopedia.org)

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>





ISSN P. 2225-2509  
ISSN E. 2957-3505

# مجلة العلوم القانونية والسياسية

مجلة نصف سنوية علمية محكمة

تصدرها كلية القانون والعلوم السياسية

جامعة ديالى

**العراق - ديالى**

عدد خاص بأبحاث

المؤتمر العلمي الدولي الرابع

«السياسة التشريعية في بناء المواطنة الصالحة»

25-26 أيار 2022م

رقم الإيداع بدار الكتب والوثائق ( 1740 ) لسنة 2012

مجلة

العلوم القانونية والسياسية

**Journal of Juridical and  
Political Science**

مجلة نصف سنوية علمية محكمة

تصدرها

كلية القانون والعلوم السياسية

جامعة ديالى

العراق - ديالى - بعقوبة

تقاطع القدس

هاتف خليوي : 7727782999 (+964)

E-mail :jjps@law.uodiyala.edu.iq

E-mail :lawjur.uodiyala@gmail.com

Web: www.lawjur.uodiyala.edu.iq

Mob: (+964) 7727782999

إن جميع ما ورد في هذه المجلة من أبحاث فقهية  
وآراء سياسية وتعليقات وقرارات قضائية  
وخلاصاتها، هي من عمل وجهة نظر أصحابها  
ويتحملون وحدهم مسؤوليتها، ولا تتحمل  
هيئة التحرير أو كلية القانون والعلوم السياسية  
أية مسؤولية في هذا الإطار.

جميع الحقوق محفوظة

كلمة العدد ..

بسم الله الرحمن الرحيم  
و أفضل الصلاة و أتم التسليم .. على سيدنا محمد  
وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد ..

تواجه المواطنة في العديد من البلدان ومنها العراق تحديات كبيرة  
وفي مختلف الاصعدة، القانونية والسياسية والاجتماعية، والاقتصادية  
والتكنولوجية. إذ ساهمت هذه التحديات مجتمعة أو منفردة في اضعاف  
أو تغييب هذه الرابطة ذات الابعاد القانونية والسياسية والاجتماعية.  
وانطلاقاً من ذلك جاءت فكرة إقامة مؤتمر كلية القانون والعلوم  
السياسية العلمي الدولي الرابع الموسوم: (السياسة التشريعية في بناء  
المواطنة الصالحة). لكي يحقق اهدافه الموضوعة من خلال محاوره  
المتتمثلة بالجوانب القانونية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية.  
وفي الختام، يسعد هيئة تحرير مجلة العلوم القانونية والسياسية  
التابعة لكلية القانون والعلوم السياسية أن تنثر بذور نتاجات وبحوث هذا  
المؤتمر القيم بين ربوع قرائها، سائلين الله تبارك وتعالى أن يكون بذني فائدة  
لطلبة العلم والمعرفة.

هيئة التحرير

# هيئة التحرير

الصفة	جهة الانتساب	الاسم	ت
رئيس تحرير المجلة	كلية القانون والعلوم السياسية – جامعة ديالى - العراق	أ.د. خليفة إبراهيم عودة التميمي	1
مدير تحرير المجلة	كلية القانون والعلوم السياسية - العراق	م. حيدر عبد الرزاق حميد	2
عضو هيئة التحرير	المركز العربي للتربية على القانون الدولي وحقوق الإنسان – ستراسبورغ – فرنسا	أ.د. محمد أمين الميداني	3
عضو هيئة التحرير	كلية الحقوق – جامعة الكويت - الكويت	أ.د. رشيد حمد العنزي	4
عضو هيئة التحرير	كلية القانون – جامعة عمر المختار – البيضاء – ليبيا	أ.د. مصطفى أحمد أبو الخير	5
عضو هيئة التحرير	كلية القانون – جامعة عين شمس – جمهورية مصر العربية	أ.د. محمد نصر الدين عبدالرحمن	6
عضو هيئة التحرير	جامعة سرايفو الدولية – البوسنة والهرسك	أ.د. هادي شلوف	7
عضو هيئة التحرير	كلية غزالي شافعي العليا الحكومية – جامعة اوتارا الماليزية – ماليزيا	أ.د. نور الهلال محمد دحلان	8
عضو هيئة التحرير	كلية القانون والعلوم السياسية – جامعة ديالى - العراق	أ.م.د. عماد مؤيد جاسم	9
عضو هيئة التحرير	كلية القانون والعلوم السياسية – جامعة ديالى - العراق	أ.م.د. طلال حامد خليل	10
عضو هيئة التحرير	كلية القانون والعلوم السياسية – جامعة ديالى - العراق	أ.م.د. رائد صالح علي	11
عضو هيئة التحرير	كلية القانون والعلوم السياسية – جامعة ديالى - العراق	أ.م.د. شاكر عبد الكريم فاضل	12
عضو هيئة التحرير	كلية القانون والعلوم السياسية – جامعة ديالى - العراق	أ.م.د. بلاسم عدنان عبد الله	13
عضو هيئة التحرير	كلية القانون والعلوم السياسية – جامعة ديالى - العراق	أ.م.د. أحمد فاضل حسين	14

مدقق اللغة العربية  
أ.م.د. بشرى عبد المهدي إبراهيم

مدقق اللغة الإنكليزية  
م.د. ميساء رضا جواد

التنضيد والإخراج الفني  
م.م. حسين علي حسين



## قواعد النشر

مجلة العلوم القانونية والسياسية مجلة علمية متخصصة نصف سنوية محكمة تقبل البحوث الرصينة والدراسات والتعليق على الأحكام القضائية وملخصات الرسائل والأطاريح الجامعية التي تمت مناقشتها وإجازتها والتقارير العلمية عن الندوات والمؤتمرات وعرض الكتب الجديدة ومراجعتها سواء المقدمة باللغة العربية أو باللغة الانكليزية في مجال تخصصها (العلوم القانونية والسياسية) وذلك على وفق القواعد والتعليمات الآتية :

- 1- التعهد من الباحث بأن البحث أو الدراسة أصليان لم يسبق نشرهما، وغير مقدمين للنشر في مجلة أخرى وغير مستلين من الإنترنت كلياً أو جزئياً.
- 2- مراعاة قواعد وأصول البحث العلمي {ملخص البحث باللغة العربية، المقدمة، المتن (المباحث - المطالب - الفروع)، الخاتمة واستنتاجات، الهوامش، المصادر والمراجع، ملخص البحث باللغة الإنكليزية}.
- 3- ألا يكون البحث أو الدراسة جزء من رسالة الماجستير أو أطروحة الدكتوراه للباحث أو جزءاً من كتاب سبق له نشره ما عدا البحوث المستتلة من الرسائل والأطاريح المقدمة من المشرف والباحث معاً.
- 4- تقدم البحوث مطبوعة من أربع نسخ مع قرص ليزري CD مع خلاصة للمادة العلمية على (100) كلمة باللغة العربية، و (150) كلمة للمادة العلمية باللغة الإنكليزية، على أن يتم ترجمة الملخص إلى اللغة الإنكليزية من قبل مترجم المجلة ويستحصل مقابل الترجمة مبلغ (10,000) عشرة آلاف دينار عراقي.
- 5- يتم تصديق البحوث المكتوبة باللغة الإنكليزية من قبل مكتب ترجمة معتمد يتعهد بالسلامة اللغوية للبحث.
- 6- يقدم البحث مطبوعاً على وفق أحجام ونوع الحروف للبحوث المكتوبة باللغة العربية : نوع الخط Traditional Arabic غامق Bold، حجم 22 للعناوين الرئيسية وحجم 20 للعناوين الفرعية وحجم 18 للمتن وحجم 16

للهوامش مع ترك مسافة 2.5 سم من كل جهة من الصفحة، أما البحوث المكتوبة باللغة الإنكليزية فتكون : نوع الخط **Times New Roman**، حجم الخط 22 لعنوان البحث وحجم 20 للعناوين الرئيسية وحجم 18 للعناوين الفرعية وحجم 16 للمتن مع ترك مسافة 2,5 سم من كل جهة من الصفحة، وتكون المسافة بين السطور واحد سنتيمتر.

7- توضع أرقام الهوامش بين قوسين في متن الصفحة، وتجمع الهوامش بتسلسل مستمر في نهاية البحث غير مربوطة إلكترونياً بأرقام الهوامش في متن البحث.

8- لا يزيد عدد صفحات البحث أو الدراسة عن (20) صفحة وتستوفي أجور النشر من صاحبها بواقع 40 ألف دينار إذا كان مدرساً أو مدرساً مساعداً، و 60 ألف دينار إذا كان أستاذاً مساعداً و 75 ألف دينار إذا كان أستاذاً، وما زاد عن (20) صفحة يُستوفي مبلغ (2.500) ألفان وخمسمائة دينار عن كل صفحة إضافية، ويستوفي مبلغ (6.000) ستة آلاف دينار عن نسخة الاستلال الواحدة. أما أجور نشر البحث أو الدراسة من خارج العراق فهي 100 مائة دولار أمريكي.

9- لا تتحمل المجلة أجور إرسال النسخة الورقية للباحث.

10- يرفق مع البحث أو الدراسة موجزاً بالسيرة العلمية للباحث (نبذة تعريفية) مع بريده الإلكتروني.

11- لا تعاد أصول البحوث والدراسات الواردة إلى المجلة إلى أصحابها سواء نشرت أو لم تنشر ويكون حق النشر ملكاً للمجلة إذ لا يجوز إعادة نشرها في مجلة علمية أخرى بعد إقرار نشره في المجلة إلا بعد موافقة خطية (إذن كتابي) من رئيس التحرير.

12- يمنح كل باحث نسخة من العدد المنشور فيه ببحثه بالإضافة إلى نسخة مستلة عن بحثه.

13- الآراء الواردة في البحوث والدراسات تعبر عن وجهة نظر أصحابها ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر المجلة.

14- تعتمد المجلة الصيغة العالمية (APA) عند تنسيق وترتيب المصادر.

## الاشتراكات بالمجلة

- ❖ مبلغ الاشتراك بالمجلة للنسخة الواحدة ( 30,000 ) دينار عراقي داخل العراق و ( 50 ) دولار أمريكي خارج العراق.
- ❖ ثمن النسخة الواحدة من المجلة ( 30,000 ) دينار عراقي.
- ❖ ثمن النسخة الواحدة من الاستلال ( 6,000 ) دينار عراقي.

تعبّر الآراء التي ترد في المجلة عن وجهة نظر أصحابها  
ولا تعبّر بالضرورة عن رأي هيئة التحرير

## المراسلات

كلية القانون والعلوم السياسية – جامعة ديالى  
ديالى – بعقوبة – تقاطع القدس  
الأستاذ الدكتور  
خليفة إبراهيم عودة التميمي  
رئيس التحرير

## البريد الإلكتروني

E-mail : jjps@law.uodiyala.edu.iq  
lawjur.uodiyala@gmail.com

مركز الإيداع في دار الكتب والوثائق ( 1740 ) لسنة 2012  
حقوق الطبع والنشر محفوظة لمجلة العلوم القانونية والسياسية



عدد خاص بأبحاث  
المؤتمر العلمي الدولي الرابع  
لكلية القانون والعلوم السياسية / جامعة ديالى  
المنعقد للفترة من 25 – 26 أيار 2022  
الموسوم

﴿ السياسة التشريعية في بناء المواطنة الصالحة ﴾

رئيس المؤتمر العلمي

أ.د. خليفة إبراهيم عودة

اللجنة العلمية		
الاسم واللقب العلمي	الملاحظات	البلد
أ.د. عبدالرزاق طلال جاسم	رئيساً	العراق
أ.د. البسيوني عبد الله جاد البسيوني	عضواً	مصر العربية
أ.د. رضا عبد السلام	عضواً	مصر العربية
أ.د. بلال محمود عثمان	عضواً	لبنان
أ.د. وسام حسين غياض	عضواً	لبنان
أ.م.د. محمد العكيبي	عضواً	مركز النهرين للدراسات - العراق
أ.م.د. احمد فاضل حسين	عضواً	العراق
أ.م.د. بلاسم عدنان عبدالله	عضواً	العراق
أ.م.د. شاكر عبد الكريم فاضل	عضواً	العراق
أ.م.د. طلال حامد خليل	عضواً	العراق
أ.م.د. عماد مؤيد جاسم	عضواً	العراق
أ.م.د. رائد صالح علي	عضواً	العراق
أ.م.د. بكر عباس علي	عضواً	العراق
أ.م.د. منتصر كريم علوان	عضواً	العراق
أ.م.د. رغد عبد الأمير مظلوم	عضواً	العراق
أ.م.د. أيمن عبد عون	عضواً	العراق
أ.م.د. عبد الباسط عبدالرحيم عباس	عضواً	العراق
م.د. محمد كاظم هاشم	عضواً	العراق
م.د. يسرى احمد فاضل	عضواً	العراق

اللجنة التحضيرية		
الاسم واللقب العلمي	الملاحظات	البلد
أ.م.د. حيدر نجيب احمد	رئيساً	العراق
م.د. حسام عبد اللطيف محي	عضواً	العراق
م.د. إسماعيل ذياب خليل	عضواً	العراق
م.د. باسم غناوي علوان	عضواً	العراق
م. صفاء حسن نصيف	عضواً	العراق
م. ايمن مظهربدر	عضواً	العراق
م. م. آيات مظفر نوري	عضواً	مركز النهريين للدراسات - العراق
مدير حسابات اقدم انتصار غضبان	عضواً	العراق
محاسب اقدم رائد عبد طعان	عضواً	العراق
لجنة الاستقبال والتشريفات		
الاسم واللقب العلمي	الملاحظات	البلد
أ.م.د. علي عبد الحسين علوان	رئيساً	العراق
م.د. ايلاف نوفل احمد	عضواً	العراق
م. محمد حامد محمود	عضواً	العراق
م. نجاح إبراهيم سبع	عضواً	العراق
م.م. صخر احمد نصيف	عضواً	العراق
م.م. زهراء عبد المنعم عبد الله	عضواً	العراق
سكرتارية المؤتمر		
الاسم واللقب العلمي	الملاحظات	البلد
م.د. خالد محمد علي	رئيساً	العراق
م.م. شهد شاكر محمود	عضواً	العراق
معاون رئيس مدربين علي هاشم مجيد	عضواً	العراق
رئيس ملاحظين فنيين محمد حميد مراد	عضواً	العراق
م. قانوني دعاء عبد الكريم مراد	عضواً	العراق

عدد خاص بأبحاث المؤتمر العلمي الدولي الرابع - 2022

الصفحة	اسم الباحث	عنوان البحث	ت
35 -1	أ.د. خليفة إبراهيم عودة التميمي أ.د. البسيوني عبد الله جاد البسيوني	الأمن القومي والسلم المجتمعي	1
56 -37	أ.د. البسيوني عبد الله جاد البسيوني	المواطنة الفعالة بين الدستور والواقع: التجربة المصرية لدستور مصر 2014 أنموذجا	2
78-57	أ.د. أمل هندي كاطع	المواطنة الرقمية دراسة في المفهوم والابعد	3
107-79	أ.د. احمد خلف حسين الدخيل	العدالة التوزيعية ودورها في بناء المواطنة الصالحة وإنفاذ القوانين المالية	4
141 -109	أ.د. سلام عبد علي العبادي م.د. فلاح حسن عبد مانع	التشريعات الاجتماعية والأمن الانساني في العراق	5
161-143	أ.د. حمدية صالح الجبوري د. عبد الكريم جعفر الكشفي	المواطنة العراقية: دراسة في مفهومها وكيفية توظيفها	6
176-163	ا.د. هانيا محمد علي فقيه	التربية على المواطنة الرقمية	7
202-177	أ.د. عباس علي حميد أ.م.د. بكر عباس علي حسين	الفكر الاسلامي وأثره في التنشئة الحضارية السليمة دراسة مقاصدية	8
222-203	أ.م.د. بتول حسين علوان	معوقات بناء المواطنة الصالحة	9
247-223	أ.م.د. أحمد فاضل حسين	الصياغة التشريعية لديباجة دستور جمهورية العراق 2005 ودورها في تحقيق المواطنة الصالحة	10
268-249	أ.م.د. شاكر عبد الكريم فاضل	المواطنة البيئية العالمية: مقارنة اجتماعية- سياسية لمواجهة التغير المناخي والتلوث البيئي	11
293-269	أ.م.د. طلال حامد خليل	جدلية المواطنة وتعدد الولاءات وبناء الدولة الحالة العراقية انموذجا	12
323-295	أ.م.د. عماد مؤيد جاسم أ.م.د. ايمن عبد عون نزال	المواطنة والمشاركة السياسية: مقارنة تفسيرية للعلاقة بين المواطنة وتطبيق الصالح العام	13
342-325	أ.م.د. بلاسم عدنان عبد الله	الحقوق السياسية لمكتسب الجنسية العراقية و اثرها في تعزيز المواطنة	14
372-343	أ.م.د. رائد صالح علي	المنظمات الدولية وتعزيز ثقافة المواطنة دراسة في دور منظمة اليونسكو	15

395-373	أ.م.د. رغد عبد الامير مظلوم	الأسس الدولية للمواطنة في ظل القانون الدولي الخاص	16
433-397	أ.م. عبد الباسط عبد الرحيم م.د. باسم غناوي علوان	دور الاتفاقيات الدولية في تعزيز مفهوم المواطنة	17
470-435	أ.م.د سامي احمد كلاوي	بناء الهوية الوطنية في عراق ما بعد 2003	18
516-471	أ.م.د. حلا احمد محمد الدوري	دور الامم المتحدة في تحقيق المصالحة	19
563-517	أ.م.د. حيدر نجيب احمد المفتي	السياسة التشريعية للاعتراض على القرارات الإدارية وأثرها في استقرار وتعزيز مبدأ المواطنة الصالحة: دراسة تحليلية استدلالية في إطار التشريعات الإدارية والضريبية العراقية النافذة	20
586-565	أ.م.د جعفر حسن جاسم الطائي	هوية المواطنة الثقافية في ظل البيئة الرقمية	21
605-587	أ.م.د. نذير ثابت محمد علي	الموازنة بين حقوق المواطن وواجباته في إطار مفهوم المواطنة	22
641-607	أ.م.د. حسين قاسم محمد	أهمية القوانين والتشريعات الخاصة بالطوائف الدينية في تحقيق المواطنة الصالحة بعد عام 2003	23
683-643	م.د. حسام عبد اللطيف محي م.م مصطفى تركي حومد	حكم الطلبات الحادثة في الدعوى القضائية – دراسة مقارنة في قانون المرافعات المدنية-	24
712-685	م.د. محمد كاظم هاشم م.م. هيبه عبدالمجيد السعيدغربي	الحق في الاختلاف بوصفه قيمة من قيم المواطنة الصالحة	25
738-713	م.د. اسماعيل ذياب خليل	دور المواثيق الدولية في تعزيز مبدأ المواطنة	26
769 -739	م.د. اسعد كاظم وحيش م.م. علي شبرم علوان	الحماية الدستورية لحق المواطنة في التشريع الجنائي	27
790-771	م.د. منتصر حسين جواد م.د. همام عبد الكاظم ربيع	الجامعات العراقية ودورها في تعزيز المواطنة بعد عام 2003م	28
811-791	م.د. زينة عبد الامير عبد الحسين	دور الدولة ومؤسساتها في تنمية روح المواطنة – العراق انموذجاً	29
833-813	م.د. خالد محمد علي	دور القاضي في أعمال الشرط الفاسخ والرقابة عليه خلال جائحة كورونا	30

866-835	م. حمودي بكر حمودي	التعويض التلقائي عن الحوادث الطبية ودورها في بناء المواطنة	31
888-867	م.م. عدنان يونس مخير م. فادية محمد اسماعيل	المساعدة القضائية لغير المواطنين في العلاقات الخاصة الدولية في ظل القانون العراقي	32
909-889	م.م. محمد صالح عبد الجي م.م. صباح مولدي باسط	حقوق المواطنة في الدستور دراسة مقارنة بين العراق والجزائر	33
927-911	م.م. علي عباس عبيد	اليات تفعيل الديمقراطية التعاونية لبناء المواطنة الصالحة في العراق	34
953-929	م.م. اسراء محمد كاظم	دور السياسة التشريعية في تعزيز الحقوق والحريات وانعكاسه على المواطنة الصالحة	35
971-955	م.م. مؤيد مجيد حميد	المواطنة ودورها في حماية حقوق الإنسان	36
990-973	م.م. ايمان حمود سليمان	المواطنة ومعوقات تحقيق عدالة النوع الاجتماعي (المرأة العراقية إنموذجاً)	37
1015 - 991	م.م. عبد الرحمن ابراهيم علي ال غصبيه	الاستثمار في الشركات الراحية	38

**العدالة التوزيعية ودورها**  
**في بناء المواطنة الصالحة وإنفاذ القوانين المالية**  
*Distributive justice and its role*  
*in building good citizenship and enforcing financial laws*

الكلمات المفتاحية: العدالة التوزيعية، العدالة الوظيفية، المواطنة الصالحة، القوانين المالية.

*Keywords: Distributive justice, functional justice, good citizenship, financial laws*

DOI: <https://doi.org/10.55716/jjps.2022.S.4.4>

**أ.د. احمد خلف حسين الدخيل**

**جامعة تكريت – كلية الحقوق**

*Prof. Dr. Ahmed Khalaf Hussein Al Dakheel*

*Tikrit University - College of Law*

*Dikhil2004@yahoo.com*



**ملخص البحث***Abstract*

سلط هذا البحث الضوء على صورة مهمة من صور العدالة الوظيفية الا وهي صورة العدالة التوزيعية التي تقابل كل من العدالة الاجرائية والعدالة الجزائية، فالعدالة التوزيعية هي عدالة توزيع الاعباء المالية وعدالة توزيع حصيلة الايرادات العامة، مع التذكير بان هذه العدالة كغيرها من انواع العدالة الاخرى لم تعد تقتصر في مضمونها على الجانب المادي النفعي البحث وانما بدأت ومنذ ما يقارب الثلاثة عقود تأخذ بعداً اضافياً آخر ألا وهو البعد المعنوي، نفسياً كان ام اجتماعياً وهو ما يعطيها وظيفة مهمة في بناء المواطنة الصالحة ومن ثم التأثير ايجاباً في انفاذ القوانين المالية.

*Abstract*

*This research sheds light on an important image of functional justice, which is the image of distributive justice that corresponds to both procedural justice and penal justice. It is considered limited in its content to the purely utilitarian material aspect, but it has started, since nearly three decades, to take another additional dimension, which is the moral dimension, whether psychological or social, which gives it an important function in building good citizenship and then positively affecting the enforcement of financial laws.*

## المقدمة

### Introduction

إذا ما تم اعتماد معيار الوظيفة التي تتبناها السلطة العامة في قانون مالي ما سواء كان يتعلق بالنفقات العامة أم الإيرادات العامة أم الموازنة العامة للدولة ومدى تحقيقه للعدالة النفسية قبل أو بالتزامن مع العدالة القانونية، فإننا سنجد أن هناك أنواعاً ثلاثة لتلك العدالة لعل أولها هي العدالة التوزيعية التي ترتبط بعدالة توزيع العبء المالي وعدالة توزيع الإيرادات المالية فلا يمكن بأي حال من الأحوال الوصول إلى العدالة المالية ما لم يكن هناك نوع من الموازنة بين نوعي العدالة التوزيعية أعلاه، ولا يمكن بدون تحقيق تلك العدالة التوزيعية الوصول إلى إنفاذ حقيقي للقوانين المالية، فمهما تكن القاعدة القانونية قد وصلت إلى أعلى مستويات الحكمة في الصياغة والصرامة في فرض الجزاءات المادية القسرية (الضامنة) لإنفاذ القوانين المالية فإنها لن تستطيع أن تحقق ذلك الانفاذ ما لم تحظ بشعور المكلفين بعدالتها التوزيعية ومن ثم الوصول إلى استنهاض فكرة المواطنة الصالحة، هذا فضلاً عن نوعي العدالة الوظيفية الأخرى من عدالة إجرائية وعدالة جزائية.

ولأجل الاحاطة بالموضوع من كافة الجوانب كان لا بد من تناول ما يأتي:

### أولاً: أهمية البحث:

#### *First : The Importance of the Study:*

لقد اهتمت الدراسات القانونية بما فيها في منطقتنا العربية بعدالة بعض الفرائض المالية كالضريبة فيما غضت الطرف عن عدالة إيرادات وفرائض أخرى كالرسوم وخاصة في مجال الفرض ولكن أغلبها اغفل عن عمد أو اغفل الإشارة إلى عدالة توزيع حصيلة تلك الفرائض المالية أو الإيرادات العامة بشكل عام وعدتها من الموضوعات التي تخرج عن اهتمام أو نطاق الدراسات القانونية كونها تدخل في نطاق الدراسات الاقتصادية حيث ترتبط ارتباطاً هيكلياً بالآثار الاقتصادية للنفقات والإيرادات العامة والتي يفترض أن يتعد عنها فقهاء القانون وهم في محضر الحديث عن القانون المالي فلا شأن للباحث القانوني بالآثار وخاصة غير المباشرة للقانون لاسيما منها ما كان يتصل بالجوانب غير القانونية ومنها الاقتصادية، بل أن البعض من الزملاء والاساتذة الأكارم عندما تولى وضع مؤلف في القانون المالي لم يتطرق إلى موضوع الآثار الاقتصادية للظواهر المالية لكونها ليست باعتقادهم من ضمن اهتمامات طالب القانون رغم ما يمكن ان تلعبه في مجال الوصول إلى المواطنة الصالحة.

**ثانياً: مشكلة البحث :****Second: The problem:**

تتجلى مشكلة البحث في كيفية استخدام او بالأحرى استثمار ممارسات العدالة لاسيما التوزيعية منها عبر التركيز على الجوانب المعنوية في الاسهام بالوصول الى المواطنة الصالحة والظفر بالإنفاذ المنشود للقوانين المالية الذي يمثل ضالة المشرع كما الادارة والقضاء رغم كون الجوانب المعنوية في ذيل قائمة أولويات أو اهتمامات الباحث القانوني.

**ثالثاً: فرضية البحث:****Third: The Hypothesis:**

ان ذلك امر لا بد من اعادة النظر فيه بما يسمح من الاستفادة من الدراسات النفسية والاجتماعية وتسخيرها لخدمة عملية انفاذ القوانين المالية عبر التعرف على مضمون العدالة التوزيعية وسبل تحقيقها والعوامل المزعجة لإدراكها ومن ثم انعكاسات كل ذلك على إنفاذ أو الامتثال للقوانين المالية.

**رابعاً: منهج البحث:****Fourth: The methodology:**

سيتم اعتماد المنهج التحليلي للممارسات السلطوية ذات الصلة بالعدالة التوزيعية واثرها في بناء المواطنة الصالحة وانفاذ القوانين المالية، إذ سنحلل تلك الممارسات ونستنبط منها النتائج التي تصب في حل مشكلة البحث واقتراح الحلول المناسبة لها.

**خامساً: هيكلية البحث :****Fifth: The Structure of the Study:**

سيتم تقسيم هذا البحث على مطلبين نخصص الأول لمضمون العدالة التوزيعية ونتطرق في الثاني لانعكاساتها على بناء المواطنة الصالحة وإنفاذ القوانين المالية، وكما يأتي:

**المطلب الأول****First Requirement****مضمون العدالة التوزيعية****The content of distributive justice**

لما كان فقه القانون المالي قد وصل إلى شبه استقرار على التمييز بين المساواة امام القانون والمساواة في القانون، فإنه قد اقر كما بقية الفقه في فروع القانون الأخرى بأن المساواة النظرية لا تعني العدالة، بل ان المساواة الحقيقية هي التي ترادف العدالة والتي تتطلب بدورها اخضاع الاشخاص المتماثلين بالمراكز القانونية لذات الأحكام القانونية<sup>(1)</sup>، ولكن إلى أي مدى يمكن أن يكون هناك تماثل واقعي في المراكز القانونية أليست

فكرة التماثل هذه بعيدة عن الواقع؟ فمهما وصل التشابه في المراكز القانونية فإن الوصول إلى التطابق التام مسألة غاية في الاستحالة، لاسيما في الجانب النفسي أو المعنوي وان أمكن تحقيقها في المفهوم القانوني المادي مع تحفظنا على فكرة المراكز القانونية المتماثلة<sup>(2)</sup> والدور الذي يمكن أن تلعبه في تحقيق العدالة بمفهومها العام أو حتى بمفهومها التوزيعي الذي نتناوله هنا بالشرح والتفصيل.

ولأجل التعرف بشكل تفصيلي على معنى العدالة التوزيعية والجهات الفاعلة في ادراكها من عدمه والعوامل المؤثرة في ذلك وعناصر تلك العدالة، وجب تقسيم هذا المطلب على ثلاثة فروع نخصص الأول لمفهوم العدالة التوزيعية، ونكرس الثاني للجهات الفاعلة في ادراكها، ونتطرق في الثالث لعناصر تلك العدالة والعوامل المؤثرة فيها، وكما يأتي:

### الفرع الأول: مفهوم العدالة التوزيعية:

#### *Section one: The concept of distributive justice:*

يعطي البعض<sup>(3)</sup> لمصطلح العدالة التوزيعية في المجال الضريبي بشكل خاص والجبائي بشكل عام معنى ضيقاً لتشمل مرحلة إنفاق حصيلة الإيرادات الجبائية وضرورة توزيعها بشكل عادل يقنع المكلفين بما وغير المكلفين ويشعرهم بالإنصاف وعدم التمييز، بحيث يركز على نتائج قرارات او قوانين أو أحكام توزيع تلك الإيرادات بعيداً عن العدالة في توزيع العبء الضريبي على أساس أن توزيع العبء الضريبي يدخل ضمن تقسيمات أخرى للعدالة، لا سيما العدالة المتوازية بما فيها من عدالة فردية وعدالة مجموعانية وعدالة مجتمعية وان ضرورات الفصل بين أنواع العدالة المختلفة تقتضي الاقتصار على تناول توزيع الحصيلة الإيرادية فقط.

ولكن يبدو لنا أن التداخل بين أنواع العدالة المالية خاصة تلك الناجمة عن أكثر من معيار هو امر طبيعي ولا يخل بخصوصية أو ذاتية كل نوع من أنواع العدالة تلك، وعليه فلا ضير أن تكون العدالة التوزيعية الناجمة عن المعيار الوظيفي متداخلة مع العدالة الفردية أو المجموعانية أو المجتمعية الناجمة عن المعيار المتوازي في تقسيم العدالة، كما يمكن أن تتداخل أنواع العدالة الوظيفية من اجرائية وجزائية مع انواع العدالة المتوازية الثلاثة المذكورة أعلاه.

وهو ما يدفعنا إلى اعطاء معنى واسع للعدالة التوزيعية لتشمل فضلاً عن عدالة توزيع الحصيلة الجبائية عدالة توزيع الإيرادات العامة الأخرى عبر سياسة انفاقية عادلة، وكذلك عدالة توزيع الاعباء المالية على المكلفين بما نعرفها بأنها عدالة توزيع الاعباء المالية وعدالة التوزيع لحصيلة الإيرادات العامة.

**الفرع الثاني: الجهات الفاعلة في ادراك العدالة التوزيعية:**

*The second section: the actors in the perception of distributive justice:*

تلعب مجموعة كبيرة من الجهات دوراً فعالاً في ادراك أو تغييب العدالة التوزيعية ولعل ابرز تلك

الجهات: (4)

أولاً: المكلفون بدفع الفرائض المالية:

باعتبارهم احد أهم اطراف المعادلة المالية إلى جانب السلطة العامة كممثلة للخزينة العامة للدولة إذ

يتوقف على امكانيات ومشاعر وظروف هؤلاء حسن الوصول إلى العدالة بجميع اشكالها لا سيما منها

العدالة التوزيعية.

ثانياً: السلطات العامة:

بعدها المسؤولة عن عملية فرض وجباية الايرادات وتوزيعها سواء منها السلطة التشريعية عبر وضع

القوانين ذات الصلة أو السلطة التنفيذية المختصة بوضع تلك القوانين موضع التنفيذ أو حتى السلطة

القضائية المسؤولة عن الفصل في المنازعات الناجمة عن تطبيق تلك القوانين، لتشكل السلطة العامة إحدى

ابرز الجهات الفاعلة في تحقيق العدالة التوزيعية، إذ شكل الدور الذي تقوم به كل سلطة من هذه السلطات

والرضا أو الشرعية التي تتمتع بها وحسن ادائها لواجباتها وقيامها باختصاصاتها دوراً مهماً في انضاج العدالة

التوزيعية.

ثالثاً: المحاسبون الماليون وخبراء القانون:

فرغم كونهم ليسوا طرفاً أصيلاً في المعادلة المالية الا انهم يمكن أن يمارسوا ادواراً سلبية أو ايجابية في

هذا الشأن رغم أن الشائع هو الدور السلبي الذي يمكن أن يلعبه المحاسبون في تنظيم حسابات وتقارير مالية

غير امينة أو خبراء القانون في تقديم الاستشارة القانونية لبيان مواطن النقص أو القصور أو الثغرات القانونية

التي يمكن النفاذ منها للتخلص من الابعاء المالية أو للظفر بالاستحقاقات المالية المنصوص عليها قانوناً.

**الفرع الثالث: عناصر العدالة التوزيعية والعوامل المؤثرة فيها:**

*The third branch: the elements of distributive justice and the factors affecting it:*

اعتماداً على التعريف الذي سقناه للعدالة التوزيعية بمفهومها الواسع يمكن استنباط عنصرين للعدالة

التوزيعية هما:

أولاً: التوزيع العادل للعبء المالي:

لكي تتحقق العدالة التوزيعية ينبغي توافر كلا عنصريها واولهما التوزيع العادل للعبء المالي سواء على المستوى الفردي أو على المستوى الجموعاتي أو على المستوى المجتمعي، فالفرائض المالية بشكل عام ينبغي أن يتم فرضها وجبايتها وتقديرها بشكل منصف بحيث يتم توزيع العبء المالي بشكل عادل بين ابناء الوطن بل حتى مع الوافدين من الاجانب المقيمين على ارض الوطن أو الذين لهم اعمال أو مصالح على اقليم الدولة، فلا يمكن أن يتحمل الاعباء المالية بعض هؤلاء دون البعض الآخر، ولكن هل هذا يعني المساواة النظرية بينهم في تحمل تلك الاعباء أم المساواة الحقيقية التي تتطلب استثناء بعض الفئات من الخضوع لتلك الفرائض أو تقليص بعض الالتزامات المالية لأسباب مختلفة، فضلاً عن المفاضلة بين أنواع الفرائض في هذا الشأن، ناهيك عن استخدام اسعار معينة دون أخرى، بل كذلك استخدام مبدأ شخصية الضريبة الذي انتقد لعدم كفايته، فدخل على الخط مبدأ أو قاعدة جديدة تمثلت في التفريد الضريبي<sup>(5)</sup> وهي مسائل فاضت بها وبنقاشاتها القلمية امهات كتب المالية العامة والقانون المالي ولا نروم هنا إعادة النقاش فيها من جديد.

ولكن يبدو لنا ان من المناسب الإشارة إلى بعض العوامل المساهمة في ادراك التوزيع العادل للعبء المالي من عدمه، ولعل أهمها:

#### 1. استخدام الصالح العام كمبرر للسياسات الجبائية:

عادة، بل دائماً، ما تستخدم السلطات العامة تشريعية وتنفيذية وقضائية الصالح العام أو المصلحة العامة لتبرير تشريعاتها أو قراراتها أو احكامها، ورغم أن ذلك التبرير يصدق في كثير من الاحيان الا أنه يتنافى مع الواقع في احيان أخرى، وربما تغلب على حالات الصديق أعلاه، وهو ما ينعكس ايجاباً أو سلباً على التوالي على شعور المكلفين بالاعباء المالية بعدالة توزيع ذلك العبء المفروض بموجب تلك الاجراءات السلطوية فقد تقرر السلطة التشريعية في بلد ما فرض ضريبة معينة أو غرامة معينة أو مصادرة محددة، وتوضح أسباب ذلك الفرض على فئة معينة أو على عامة الناس دون تمييز بسبب القدرة الاقتصادية أو غيرها من الأسباب الأخرى، فتقوم الادارة المالية بتنفيذ ذلك القرار وتحيل بعض المخالفين إلى السلطة القضائية لنيل الجزاء على مخالفة تلك الفرائض مبررة ذلك بضرورات المصلحة العامة، وهنا يأتي دور المكلف بتلك الفريضة ليقارن وضعه مع وضع غيره ممن فرضت عليهم الفريضة أو ممن اعفوا من الخضوع لها أو يقارن مجموعته مع المجموعات الأخرى الخاضعة لها أو المعفاة منها أو حتى يقارن وضعه مع أقرانه في دولة أخرى، فإما ان يقتنع بعدالة تلك الفريضة أو عدم عدالتها في توزيع الاعباء المالية مما يوجب على السلطات

العامّة أن تتحرى الدقة في ارجاع عملية الفرض وأسلوبه إلى الصالح العام، فلا يخفى مدى الأثر النفسي السلبي الذي يتركه التبرير بالصالح العام إن لم يكن موافقاً للواقع.

2. استسهال فرض وجباية بعض الفرائض المالية:

تلعب الظروف التي تمر بها البلاد والقدرات المختلفة لدى السلطات العامة فيها دوراً كبيراً في الوصول إلى العدالة التوزيعية للعبء المالي، فقد لا تتمكن السلطات التشريعية من اللجوء إلى بعض الفرائض بسبب عدم الوصول إلى توافقات سياسية أو الخشية من ردود فعل اجتماعية عنيفة فتلجأ إلى فرائض أخرى لا تواجهه في عملية فرضها نفس المشكلات أعلاه، وبالمثل فقد تستسهل السلطة التنفيذية بسبب ضعف امكانياتها الفنية فريضة معينة فتقوم باقتراح فرض هذه الأخيرة دون غيرها رغم إنها لا تحقق العدالة في توزيع العبء المالي بين أبناء الوطن، وكذا الحال مع السلطة القضائية فقد تكون محكمة بإجراءات شكلية معينة لا تستطيع الحيدة عنها لتقرر الحكم بإعفاء أو خضوع بعض الأشخاص لتلك الفرائض لا لقناعة باستحقاقهم تلك الأحكام وإنما لعدم القدرة على اثبات العكس.

في حين أن السلطات العامة في دول أخرى تحرص على عدالة التوزيع للأعباء المالية بعيداً عن ضغوطات الاستسهال وذلك لارتفاع قدراتها المالية والسياسية والفنية في الوقت ذاته بما يجعل ما تقوم به من عمليات فرض وجباية واحكام قضائية متعلقة بها غاية في العدالة التوزيعية المنشودة.

3. عمومية القواعد القانونية:

ينبغي ان لا تخرج القواعد القانونية المالية عن الخصائص العامة للقواعد القانونية لا سيما منها خاصية العمومية وهو ما يتطلب أن تصدر مخاطبة الأشخاص بصفاتهم لا بذواتهم، ولكن إذا كان ذلك كافياً لعدالة القاعدة القانونية في بقية فروع القانون فهي لن تكون كذلك في القاعدة المالية ذلك أن العمومية تحقق المساواة النظرية دون المساواة الحقيقية وهو ما يجعل الكثير، بل نكاد نجزم بأن جميع القواعد المالية يرد عليها استثناءات لأسباب مختلفة قد يكون البعض منها لتحقيق العدالة عبر اعطاء خصوصية لبعض الفئات من أبناء المجتمع بإعفائها من تلك الفرائض لكونها لا تتحمل الخضوع لذلك العبء، فتساهم في تحقيق العدالة التوزيعية أو لكون الدولة بحاجة إلى أنشطة أولئك المستثنين من أحكام القاعدة القانونية كاستثناء الشركات من أحكام التقدير الإداري ومنحها فرصة الاستفادة من التقدير الذاتي بما يمكنها من إنهاء عملية التقدير بيسر وسهولة وبعيداً عن مساومات موظفي الإدارة الضريبية، كما هو الحال في محاسبة الشركات في ضريبة الدخل في العراق أو لكون أولئك المكلفين قادرين على نقل أعمالهم وانشطتهم التجارية إلى خارج إقليم الدولة والاستفادة من الملاذات الضريبية أو المالية في دول أخرى كالإعفاءات الممنوحة في كثير من الدول

للشركات متعددة الجنسيات من كافة الرسوم والضرائب أو اخضاعها لأسعار مخفضة وهو ما يقوض فرص الوصول إلى العدالة التوزيعية ويجعل العبء المالي موزعاً بشكل ظالم بين المكلفين.<sup>(6)</sup>

#### 4. المفاضلة بين أنواع الفرائض المالية:

رغم أن الدراسات التقليدية في اطار الضرائب ترجح كفة الضرائب غير المباشرة وتعدّها أكثر عدالة في توزيع الاعباء المالية على المكلفين على أساس أن من يستفيد من الخدمات العامة التي تقدم بحصيلة تلك الضرائب هم ذوي الدخل المحدودة وهو ما يتفق مع نظريات العقد والمنفعة التي كانت تفسر أساس فرض الضرائب، غير أن التطور الذي اصاب الانظمة الضريبية بعد الازمة الاقتصادية لسنة 1929 واعتماد نظرية التضامن الاجتماعي المدعومة بنظرية السيادة والتي تؤكد على عدم ضرورة التناسب بين العبء الضريبي والاستفادة من الخدمات العامة وإن المبدأ في هذا الشأن هو المقدرّة التكلفة فإن الضرائب المباشرة قد اصبحت أكثر عدالة في توزيع العبء المالي باعتبار أن ذوي الدخل المرتفعة هم الأكثر خضوعاً لهذا النوع من الضرائب على أساس ان مقدرتهم التكلفة أعلى.<sup>(7)</sup>

إلا أن بعض الدراسات الحديثة وعلى وقع الانتقادات الموجهة لنظرية التضامن الاجتماعي المدعومة بالسيادة قد نازعت في عدالة الضرائب المباشرة واجرت تجارب حية اثبتت فيها عدم عدالة الضرائب المباشرة لاسيما ضريبة الدخل مقارنة بالضرائب غير المباشرة وعلى رأسها ضريبة القيمة المضافة، إذ عملت مقارنة بين شخصين يحصلان على عمل واحد في نفس المكان ويحصلان على المرتب ذاته وكلاهما اعزب يوفر الأول 70% من راتبه وينفق 30% فيما ينفق الثاني على ملذاته كامل مرتبه ولا يوفر شيئاً فعند اخضاع كل منهما لضريبة الدخل فإن الأول سيدفع أكثر باعتبار أن لديه المزيد من المدخرات كل شهر، في حين أن الثاني لا يدفع المزيد وانما سيقصر دفعه على الضريبة المفروضة على مرتبه وهو ما يجعل العبء الضريبي موزعاً بينهما بشكل غير عادل، وبالمثل فإذا احيل الأول إلى التقاعد وقام بشراء بعض الاملاك من مدخراته السابقة فيما بقي الثاني بحاجة إلى اعانات من الحكومة لكونه لم يكن قد اشترك في نظام التقاعد فإذا ما استمر فرض ضريبة مباشرة على كليهما فإن الأول سيدفع الضريبة في حين أن الثاني سيأخذ اعانة وهو ما يشكل ظلماً في توزيع العبء الضريبي بينهما ففيه محاباة للثاني على حساب الأول بحيث يكون البديل هو الضريبة على القيمة المضافة لكونها برأيهم أكثر عدالة.<sup>(8)</sup>

وهو ما أعاد طرح النقاش من جديد حول المفاضلة بين أنواع الفرائض المالية بشكل عام بل الإيرادات العامة بشكل عام والضرائب بشكل خاص مما يوجب الحذر في اختيار نوع معين من الفرائض أو الضرائب دون غيرها من الفرائض الأخرى أو على الأقل المزاججة بين الاثنين أو حتى منح الاعفاءات أو

السماحات أو التنزيلات لأغراض معينة قد يتم استغلالها من البعض استغلالاً بشعاً يجعل البعض الآخر ممن لا يشملون بها يشعرون بعدم العدالة أو بالأحرى بالظلم المالي في توزيع العبء المالي بين المكلفين، فقد انتقدت بعض صور التنزيلات من الدخول الخاضعة للضريبة والخاصة بالمدفوعات المتعلقة بالمصروفات على العلاج والاستشفاء والتي يروج أن خلفها شركات ادوية ومستلزمات طبية تروم التشجيع على ولوجها والتعامل معها، مما دفع الكثير من المكلفين إلى الإغداق في صرف مبالغ الاستشفاء على أساس إنها ستنتزل من الدخل الخاضع للضريبة، ورغم تحفظنا على الامثلة المذكورة أعلاه إلا أنها سلطت الضوء على مسألة مهمة جداً في مجال العدالة التوزيعية وخاصة في التشكيك بعدالة العبء المالي.

##### 5. الفلسفة السائدة في المجتمع:

تختلف الفلسفة التي تسود كل مجتمع فقد تكون اشتراكية أو فردية أو اسلامية ولكل واحدة منها نظرتها الخاصة للعدالة بشكل عام والعدالة التوزيعية بشكل خاص فالمذهب الفردي ونظامه الرأسمالي يؤمن بالعدل التبادلي القائم على الحرية والمساواة بين الأفراد، في حين يقوم المذهب الاشتراكي على الايمان بالعدل التوزيعي القائم على مبدأ تسلط الجماعة على اعضائها فتحترق توزيع التكاليف بما فيها المالية على افراد المجتمع وتحترق توزيع المزايا المالية بينهم آخذة بعين الاعتبار الطاقة الاجتماعية والمقدرة والحاجة، أما الفكر الاسلامي فيأخذ بكل أنواع العدالة من تبادلية وتوزيعية آخذاً مذهباً وسطاً بين الاثنين دون تغليب أحدهما على الآخر.<sup>(9)</sup>

ولا شك في انعكاس الفلسفة السائدة في المجتمع والثقافة القائمة فيه بشكل مباشر أو غير مباشر على القناعة بتوافر العدالة التوزيعية من عدمه، فقد يكون فرض ضريبة معينة كالضرائب المباشرة أمراً عادلاً من حيث توزيع العبء الضريبي إذا ما فرض في دولة اشتراكية أو اسلامية في حين أن فرض ضريبة غير مباشرة يعد أمراً عادلاً من حيث توزيع العبء المالي في دولة رأسمالية تؤمن بالفكر الفردي أو تأخذ بنظام اقتصاد السوق الحر، وهو ما يجعل الوصفات الضريبية الجاهزة غير منتجة إذا ما اختلفت الفلسفة السائدة بين المجتمعين.

والواقع أن المسألة هنا مرتبطة بالوضع الدولي بعد انهيار المعسكر الاشتراكي في تسعينيات القرن الماضي وسيادة سياسات الخصخصة والعولمة المروج لها من المعسكر الرأسمالي بعد الحرب الباردة، مما جعل الفكر الفردي هو السائد على مستوى العالم اجمع مدعوماً أو مستنداً إلى المنظمات الدولية المالية المهيمنة مع بعض البروز بين الحين والآخر للفكر الاسلامي، الذي يشكل البديل الناجح أو على الأقل بعض

البدائل للوسائل المالية التي فشلت فيها الفلسفة الفردية والتي بدت واضحة في كثرة الازمات المالية التي تعرضت لها.

ثانياً: التوزيع العادل لحصيلة الإيرادات العامة (عدالة توزيع الإنفاق العام):

لا يكفي تحقيق التوزيع العادل للعبء المالي كعنصر اول لإدراك العدالة التوزيعية وإنما ينبغي أن تكتمل بتحقيق العنصر الثاني الا وهو التوزيع العادل لحصيلة الإيرادات العامة بما فيها الجبائية أو بالأحرى عدالة توزيع النفقات العامة، فإذا ما عدنا إلى الأحكام العامة في القانون المالي التي تؤكد على عمومية الإنفاق العام وتعتبرها من أهم خصائص النفقات العامة وتبررها بعمومية الإيرادات العامة فكلما كانت الإيرادات العامة تتميز بالعمومية سواء منها الإيرادات الجبائية أو غيرها من الإيرادات الأخرى كلما كانت الفرائض المالية يتوجب على الجميع دفعها وإذا ما كانت الإيرادات الأخرى من حق الشعب وليست من حق فئة معينة وجب أن يكون انفاقها جميعاً بالعمومية ذاتها، وهو ما يجعل الأمر في عملية الإنفاق متميزاً بالعمومية والمقصود بالعمومية هنا أن تخاطب القوانين التي تقرر صرف تلك النفقات الاشخاص بصفاتهم لا بذواتهم على أمل تحقيق العدالة في توزيع الحصيلة الإيرادية، ومع ذلك فإن من المهم تناول العوامل المؤثرة في ادراك العدالة في الإنفاق العام وبالتحديد في توزيع الإيرادات الجبائية، ولعل أهمها:

#### 1. المفاضلة بين الفرائض المالية:

كما كان هناك مفاضلة بين الفرائض المالية لتحقيق العدالة في توزيع العبء المالي فإن من الواجب المفاضلة في توزيع حصيلة الفريضة المالية على فئة معينة من ابناء المجتمع دون بقية الفئات أو تعميمها على الجميع، فالمعروف مثلاً أن الرسم العام من الفرائض المالية التي تدفع حصيلتها من اجل تغطية نفقات المرفق العام الذي يقدم الخدمة للجمهور، فضلاً عن الغرض التنظيمي من فرض الرسوم العامة، أما الضرائب فالمسألة تعتمد فيها على نوع الضريبة فإذا اخذنا مثلاً الضرائب على التلوث البيئي لوجدنا أن حصيلة هذه الضرائب عادة ما تخصص لرعاية البيئة أو لإزالة آثار التلوث التي تركتها الافعال والتصرفات التي فرضت هذه الضريبة على أساسها، أما بقية الإيرادات الجبائية الأخرى فالأصل ان لا يتم تخصيص إيراداتها للإنفاق على مجال من مجالات الصرف وإنما تذهب إلى الخزينة العامة ويصرف منها على كافة مجالات الصرف.

ومع أن مبدأ عدم تخصيص الإيرادات من المبادئ التي استقرت واصبحت منذ زمن بعيد من المبادئ شبه المقدسة لدى علماء المالية العامة وفقهاء القانون المالي، بيد أن الاستثناءات العديدة التي بدأت تطاله كتخصيص إيرادات القرض العام وإيرادات الرسوم العامة وإيرادات الضرائب على التلوث البيئي تنذر بالتخلي مستقبلاً عن ذلك المبدأ، ناهيك عن أن مقارنة هذا المبدأ بالمبدأ المعاكس له المعتمد في الشريعة

الاسلامية ألا وهو مبدأ تخصيص الإيرادات العامة لا سيما في مجال الفرائض الإلهية والنبوية كالزكاة وغيرها، إذ يبدو واضحاً وجلياً لدينا أن تحديد الجهات المستفيدة أو المستحقة لحصيلة الإيرادات خاصة إذا ما كانت تستحق فعلاً تلك الاموال دون غيرها أو أكثر من غيرها، في حين أن عدم تخصيص الإيرادات يمكن أن يفسر على أنه وسيلة لتوزيع الحصيلة بطريقة يمكن أن تكون غير عادلة لا سيما إذا كانت الثقة بالسلطة العامة مهزوزة وإن وصولها إلى السلطة كان بطريقة غير شرعية.

## 2. التناسب بين حجم العبء المالي ومستوى الاستفادة من الخدمات العامة:

رغم اختلاف نظريات أساس فرض الضريبة بين نظرية العقد والمنفعة التي تتطلب التناسب بين العبء الضريبي وحجم الخدمات العامة وبين نظرية التضامن الاجتماعي المدعومة بالسيادة التي تؤكد عدم ضرورة التناسب بين الاثنين وصولاً إلى نظرية الايديولوجية المدعومة بقواعد القانون الدولي المالي التي يبدو فيها الربط بين العبء المالي والخدمات العامة أمر خارج عن أسباب فرض الضريبة والذي يعود في الغالب في الوقت الحاضر إلى الايديولوجية السائدة في العالم الا وهي الايديولوجية الرأسمالية<sup>(10)</sup>، إلا أن الأمر لا يزال محل نقاش بل ان النقاش تجدد اليوم مع الانتقادات الموجهة لنظرية التضامن الاجتماعي والسيادة التي عجزت عن تفسير الكثير من الفرائض المالية الحالية خاصة وإن التكليف المالي ليس التكليف الوحيد الذي يمكن أن يقع على المواطن فهناك العديد من التكاليف الاخرى كالخدمة العسكرية، ناهيك عن أن الكثير من الاشخاص الذين لا يدفعون الضرائب أو الفرائض الأخرى يمكن أن يقوموا بالكثير من الاعمال التي تصب في خدمة المجتمع من باب المسؤولية المجتمعية الطوعية، فضلاً عن التبرعات المالية التي يمكن أن يقدمها الكثير من الاشخاص للدولة أو احد اشخاص القانون العام أو حتى لمصلحة عامة معينة دون أن تقدم بشكل مباشر للدولة ولكنها في النهاية تؤدي دوراً كان من الواجبات الرئيسة للدولة وهيئاتها العامة كما هو الحال في ممارسات بعض الشركات متعددة الجنسيات في الملاذات الضريبية.

نعم أن العدالة تقتضي أن يؤخذ كل ذلك بعين الاعتبار عند توزيع النفقات العامة لا سيما منها المتأتية من الحصيلة الجبائية، ناهيك عن ضرورة عدم اهمال أو اغفال الفلسفة السائدة في المجتمع فقد تكون الفلسفة السائدة هي الاشتراكية التي توجب الاخذ من كل حسب قدرته ولكن حسب حاجته أما إذا كانت الفلسفة فردية فإن التناسب يكون في الغالب حاضراً في حين تسير الفلسفة الاسلاميه على أساس دوران المال وانتقاله بين الاشخاص تطبيقاً للآية الكريمة (كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ) (سورة الحشر، 7) دون ان ننسى ان الايديولوجية السائدة اليوم هي الفكر الفردي ونظامه الاقتصادي الحر، وهو ما جعل مسألة التناسب واضحة وجلية في كثرة فرض الضرائب غير المباشرة ودفع حصيلتها لذوي الدخل المرتفعة.

## 3. نظرية تبرير النظام القائم (القوالب النمطية) (11)

عندما تثار مسألة عدم عدالة توزيع الإيرادات الجبائية وضرورة دفع جزء كبير من هذه الحصيلة الى ذوي الدخل المحدودة خاصة في الدول التي تعتمد المذهب الفردي والنظام الرأسمالي والتي عمت العالم منذ تسعينيات القرن الماضي باختيار المعسكر الاشتراكي، ونتيجة للإيمان بفكرة تبرير النظام القائم قامت نظرية تحاول الوقوف في وجه تلك الدعوات وقد تم تبنيها من اقطاب الرأسمالية في العالم عبر حملة اعلامية كبيرة تؤكد أن نظام السوق الحر هو الذي يضمن حياة كريمة للأفراد وأنه يتيح للجميع العيش بمستوى مادي راقى، أو على الأقل مقبول، فإذا لم تحصل تلك النتيجة فإن الحل في الاشخاص لا في النظام نفسه وبالتالي فإنها تفسر كثرة الفقر بين السود في الولايات المتحدة بالكسل والفشل في اللعب على وتر أو استثمار نظام السوق المعتمد في هذه الدولة وإن غنى البيض ناجم عن حسن الاستثمار للنظام السائد فالطفل الأبيض يحصل على تعليم جيد وتربية ممتازة وتغذية عالية فيحصل في المستقبل على وظيفة أو عمل مجزٍ وهكذا يستمر الأمر مع أطفاله، وبالمقابل لا يحظى الطفل الاسود بالتعليم ولا بالتربية ولا بالغذاء الكافي فيبقى مترنحاً تحت ضربات نظام السوق الذي يحتاج من يعرف التعامل معه.

وإذا كان هذا التفسير لهذه النظرية قد يبدو فيه نوع من الاجحاف في تفكير البعض فقد عزز بمسألة أخرى تركز على هذه القوالب النمطية لتخفف من وطأة أو قسوة التفسير وتدغدغ مشاعر الطبقة الفقيرة لتؤكد على أنه ومع كل ذلك فإن الفقراء ورغم كل ما يعانونه من كسل وغباء وفقر وفاقة وحاجة إلى المال إلا أنهم سعداء وأن السعادة لا علاقة مباشرة لها بامتلاك المال، وفي الجانب الآخر فرغم ان الذكاء والنشاط والحيوية والاكتفاء المالي لدى الاغنياء فاهم تعساء لا يجيدون اقتناص الوقت للترفيه والراحة وانهم يقضون وقتهم في العمل، مما يجعل الوضع الراهن والمحافظة عليه امراً مقبولاً ويغيب التمييز الواضح جداً ضد الفقراء في الدول الرأسمالية ويجعل أي استياء ضد ذلك الوضع غير مقبول اجتماعياً وربما يواجه بردود فعل اجتماعية عنيفة، فالرضا عن وضع معين يجعل المرء يقبل كل نتائجه واثاره برحابة صدر، إذ يقول الامام الشافعي (رحمه الله):

وعين الرضا عن كل عيب كليلة كما أن عين السخط تبدي المساويا

والحقيقة أن آثار هذه النظرية قد بدأت تلقي بظلالها الثقيلة على الوضع الاجتماعي في البلدان العربية اليوم من باب التقليد أولاً للحضارة الاقوى اليوم وهي الحضارة الغربية ومن باب التأثير بتلك الافكار ثانياً وقوة وعظمة المؤسسات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والاعلامية التي تقف وراءها ثالثاً، فلا تكاد تخلو وسائل التواصل الاجتماعي اليوم من بعض تلك الافكار من ابناء المنطقة العربية بل والاسلامية

بصورة عامة كالتقاط صورة لأطفال حفاة وهم مبتسمون أو لأب مع أطفاله من ابناء الطبقة الفقيرة وهم يتمتعون بحياتهم بعيداً عن اسوار اماكن العمل أو حتى بالتعليق على تقيعات بعض الملابس الحديثة الممزقة بأن الله سبحانه وتعالى قد غضب على الاغنياء والبسهم ثياباً مقطعة وهو ما لا يتوافق مع الفكر العربي الاصيل، الذي لا يقبل مثل تلك الافكار ولا الفكر الاسلامي الذي يؤكد على مسؤولية الدولة وخاصة الحاكم عن اقامة العدالة بين الناس مصداقاً لقول الرسول الكريم محمد ( صلى الله عليه وسلم ) ( **أَلَا كُتُّكُمْ رَاعٍ، وَكُتُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، فَالْأَمِيرُ الَّذِي عَلَى النَّاسِ رَاعٍ، وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، وَالرَّجُلُ رَاعٍ عَلَى أَهْلِ بَيْتِهِ، وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْهُمْ، وَالْمَرْأَةُ رَاعِيَةٌ عَلَى بَيْتِ بَعْلِهَا وَوَلَدِهِ، وَهِيَ مَسْئُولَةٌ عَنْهُمْ، وَالْعَبْدُ رَاعٍ عَلَى مَالِ سَيِّدِهِ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْهُ، أَلَا فَكُلُّكُمْ رَاعٍ، وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ** ) فالعدالة مطلوبة في كل المجالات بما فيها توزيع النفقات العامة وخاصة بالنسبة للقمة العيش فهي خط احمر لدى الاسلام بل وفي الثقافة العربية أيضاً إذ يقول الشاعر الشعبي النجفي الكبير (حسن ابو الحديد) في احد أبياته للدارمي:

مأمن يحط الطير وكت الحسن جان      محمد يصيده الناس ما بيها جوعان

كدلالة على ان من أهم مسؤوليات الحاكم عدم وجود جوع بما يشيع الامن والامان ليس للإنسان فقط وانما للحيوان والجماد أيضاً، فالتأكيد على ذلك لدى شعراء الأمة هو تقرير للأفكار السائدة في المجتمع.

## المطلب الثاني

### *The Second Requirement*

#### **انعكاسات العدالة التوزيعية على بناء المواطنة الصالحة وإنفاذ القوانين المالية**

#### *The implications of distributive justice on building good citizenship and enforcing financial laws*

لابد لنا بعد أن تعرفنا على مضمون العدالة التوزيعية من التعرف على الآثار التي تتركها في عملية إنفاذ القوانين المالية والدور الذي يمكن أن يلعبه تحقيقها أو فقدها، رغم أن هناك رأياً تقليدياً كبيراً في الفقه يتزعمه الفقيه (باسكال) يذهب إلى أن القانون يفترض أن يكون له منزلة سامية ومهيبة لدى المكلفين به توجب خضوعهم له، وأن من الخطورة الاعتقاد بأن احترام المخاطبين بذلك القانون يرجع إلى كونه عادلاً وانما يتوجب أن يكون احترامهم له نابعاً من كونه قانوناً لا من كونه عادلاً وكذلك مع احترام السلطة العامة فيجب أن يكون سببه إنها سلطة عليا لا سببه كونها عادلة فيفترض بالمشرع أن يضمن له ولتشريعه تلك المنزلة في نفوس المكلفين به بعيداً عن عدالة المشرع والتشريع ليصبح من السهل عليه اقناعهم بأهداف القانون والتخفيف من الابعاء وخاصة المالية منها التي يوقعها عليهم ليكونوا قادرين على تحملها<sup>(12)</sup>، أخذاً

بمذهب الاكتفاء بالقانون وانكاراً لأي دور للعلوم والوسائل الأخرى وخاصة الانسانية والاجتماعية في تنظيم العلاقات الاجتماعية ويفسر بأنه من باب التعصب للاختصاص والذي يمكن أن ينزل إلى الاختصاص الدقيق.

ولكن إذا كان الأمر كذلك في التشريعات السماوية أو الالهية التي لا يأتيها الباطل من بين يديها ولا من خلفها والتي يدفع الايمان بها الاشخاص المكلفين بها إلى طاعتها داخرين، فالأمر ليس كذلك في القوانين الوضعية والتي هي من وضع البشر الخطائين فكل منها يؤخذ منه ويرد عليه وهو ما يتوجب أن تكون أولاً صادرة عن سلطة شرعية أو على الأقل موثوق بها ثم تكون عادلة غير ظالمة وأخيراً أن تتمتع بالمشروعية في التطبيق، ومن هنا كانت ومازالت العدالة احد أبرز أسباب احترام القوانين لا سيما العدالة التوزيعية دون أن ننسى بقية أنواع العدالة الأخرى فكلما اكتملت عدالة القانون ومنه القانون المالي بجميع أنواع العدالة كان المكلفون به أكثر احتراماً والتزاماً به وذلك لكونها تنمي لديهم المواطنة الصالحة.

لا بل أن المتبع لأحكام الشريعة الاسلامية وتواريخ واسباب نزولها وهي تشريع إلهي صرف يلحظ بسهولة أن الكثير من الاحكام تم التدرج بوضعها عبر استخدام آلية النسخ بحيث تتناسب مع واقع المجتمع المسلم والتطورات التي مر بها حتى اكتمل نزول القران الكريم، فما بالك بالتشريعات الوضعية التي يمكن أن تصدر، أو بالأحرى التي غالباً ما تصدر، وهي تقترن بالنقص والقصور والغموض والناقض فكيف يمكن قبولها على علاقتها ما لم تكن قد استوفت شروط أو انواع العدالة ومنها العدالة التوزيعية في المجال المالي لكي تسهم في احترام المكلفين بها والتزامهم بتطبيقها عن طيب خاطر نتيجة الوصول الى المواطنة الصالحة؟ نعم سنكون عند صدور أي قانون مالي امام احتماليين إما أن يحقق القانون العدالة التوزيعية وإما أن تغيب عنه العدالة ولاشك أن الآثار والانعكاسات ستكون مختلفة مما يوجب علينا الحديث عن انعكاسات كل حالة من الحالتين، وكما في الفرعين الآتيين:

### **الفرع الأول: انعكاسات تحقق العدالة التوزيعية على بناء المواطنة الصالحة وإنفاذ القوانين المالية:**

#### ***Section one: Implications for achieving distributive justice on building good citizenship and enforcing financial laws:***

تبدو أهم الانعكاسات التي يتركها تحقق العدالة التوزيعية على انفاذ القوانين المالية في ما يأتي:  
 أولاً: الامتثال الطوعي والانفاذ الدقيق للقوانين المالية بشكل عام والجبائية بشكل خاص:  
 عندما تتحقق العدالة التوزيعية فإن ذلك سيكون له آثاراً نفسية ايجابية لدى المكلفين بالقانون بحيث يندفعون للامتثال الطوعي له لشعورهم بالنتيجة بالمواطنة الصالحة خاصة في الاعلان عن الدخول والثروات

غير المنظورة أو ما يسمى بالاقتصاد غير النظامي أو الاقتصاد الخفي أو الاقتصاد النقدي أو اقتصاد الظل والذي تكون فيه القدرة عالية لدى المكلف على اخفاء الوعاء الحقيقي الخاضع للفريضة المالية دون أن يكون بيد الدولة وهيئاتها العامة بما فيها الدوائر المالية المعنية أي وسيلة للتعرف على حقيقة ذلك الوعاء، مما يجعل استخدام أو الاستعانة بالعدالة التوزيعية وتحقيقها لإدراك عملية الانفاذ أو الامتثال الطوعي المنشودة وسيلة فعالة في هذا الشأن.

ونذكر هنا بأن ظهور وانتشار العملات المشفرة ساهم ومن المتوقع أن تزداد مساهمته في تعزيز الاقتصاد النقدي لاسيما غير المنظور منه بحكم ما توفره تلك العملات والتقنيات التي تستخدمها من امكانيات عالية لإخفاء هوية مستخدميها إذا ما ارادوا ذلك، مما يرجح فرضية ارتفاع مخاطر التهرب المالي بغياب العدالة التوزيعية وبالعكس ارتفاع حالات الامتثال الطوعي لتلك الفرائض كلما تحققت العدالة التوزيعية، فعلى الرغم من المساعي الحثيثة للجم عنان العملات المشفرة وإخضاعها لسيطرة السلطات العامة في كل دولة عبر التحكم بالانترنت والوسائل الحديثة المتبكرة في هذا الشأن، الا أنه وفي المقابل هناك جهود كبيرة تبذل في سبيل تعزيز استقلالية كل مستخدم وقدرته على اخفاء معلوماته وبياناته وممتلكاته الرقمية المشفرة بما فيها العملات المشفرة والعقارات المشفرة مما يجعل الحاجة ماسة إلى المزيد من العدالة التوزيعية لضمان الانفاذ الطوعي للقوانين المالية وبناء المواطنة الصالحة.<sup>(13)</sup>

ثانياً: تقليل عدد حالات التهرب المالي:

إذا كانت العدالة التوزيعية تترك ذلك الأثر الفعال في إنفاذ القوانين المالية في مجال الاقتصاد النقدي فإنها ستلعب دوراً إيجابياً أيضاً في تقليل فرص التهرب الضريبي في الاقتصاد الحقيقي أو الفعلي، إذ لن تكون الجزاءات المالية التي تفرضها السلطة العامة هي الضمان الوحيد لعدم المخالفة بل ستعزز برقابة ضمير ورقابة مجتمعية تجعل الكل يحرص على اداء الواجبات المالية دون تلكؤ ودون أي نقص أو تحايل مما يجعل المخالفات المالية وخاصة العمدية منها تنخفض إلى أقل عدد ممكن، ذلك أن التهرب في حقيقته هو ردة فعل ضد الظلم الذي يتعرض له أو الذي يشعر به المكلف المنتهرب بما فيه من ظلم توزيعي، سواء كان هذا الظلم يتعلق بتوزيع العبء المالي على المكلفين أو بتوزيع حصيلة الإيرادات لاسيما الجبائية على ابناء الوطن، أما إذا غاب ذلك الظلم وتحققت العدالة التوزيعية عادت الامور إلى نصابها الصحيح وعدنا إلى الامتثال الطوعي للقوانين المالية بسبب الوصول الى مرحلة متقدمة في الشعور بالمواطنة الصالحة.<sup>(14)</sup>

ثالثاً: انخفاض عدد حالات التجنب المالي:

إذا كان تجنب الفرائض المالية لا يعد مخالفة أو جريمة من الجرائم التي يعاقب عليها القانون من حيث المبدأ فإنه ليس دائماً مرغوباً به لدى المشرع، فإذا كان من الصحيح أن المشرع قد يستخدم التجنب المقصود عندما يفرض فرائض مالية عالية (ضرائب أو رسوم أو غرامات) على بعض أوجه النشاط قاصداً تحويل عدد كبير من المستثمرين أو العاملين في هذا النشاط إلى أنشطة أخرى كفرض الضرائب العالية والرسوم العالية على استيراد أو إنتاج البضائع المضرة بالصحة كالخمر وغيرها أو يقوم بالعكس بمنح إعفاء لبعض الأنشطة الاقتصادية من أجل التوجه إلى الاكثار من ولوجها مما يدفع المكلفين إلى التحول من الأنشطة الخاضعة للضريبة العالية إلى الأنشطة الأقل ضرائب أو المعفاة منها<sup>(15)</sup> إلا أن الاشكالية تكمن في التجنب غير المقصود وهو الذي لم يكن في حساب المشرع عند وضع التشريع المالي الذي يفرض الفريضة مع بقاء التجنب عملاً قانونياً لا مخالفة فيه، كما يحدث اليوم في الشركات الرقمية متعددة الجنسيات التي تحاول ترتيب اوضاعها القانونية بحيث تكون خارج نطاق القوانين الضريبية أو على الأقل الخضوع لأقلها عبئاً وذلك عبر وضع مراكزها الرئيسية او فتح مكاتب لها في الدول التي توفر الملاذات الضريبية دون الدول التي تفرض عليها الفرائض المالية.

والواقع أن ذلك قد جعل العديد من دول العالم تفقد الكثير من الإيرادات الضريبية ومن ثم تبدأ بالتفكير في حل لإشكالية التجنب غير المقصود تلك، وقد بادرت بعض الدول بحل فردي للإشكالية المطروحة أعلاه والخاصة بعمالة التكنولوجيا حتى بادرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى ابرام اتفاقية خاصة في هذا الشأن (الاتفاقية الدولية لمنع تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح) على أمل ان تطبق في العام القادم 2023، يتم بمقتضاها اخضاع تلك الشركات لضريبة الدخل بسعر لا يقل عن 15% في كل دولة تعمل فيها سواء كان لها مركز عمل أم لا في تلك الدولة تحقيقاً للعدالة التوزيعية عبر مساهمة هذه الشركات في الاعباء المالية وتخلصاً من التجنب الضريبي غير المقصود الذي يؤدي إلى نتائج عكسية لا تحمد عقباها.

رابعاً: عدم استغلال الثغرات القانونية للتخلص من الفرائض المالية:

يقع المشرع المالي وخاصة الجبائي منه بين مطرقتي خاصية العمومية في القاعدة القانونية والمالية والتي تتطلب أن تأتي قواعده عامة وبين متطلبات العدالة لا سيما التوزيعية التي توجب التقليل من عمومية تلك القواعد واللجوء إلى استخدام القواعد المحددة من المشرع التي تنطبق على حالات محددة سواء كان استخدام تلك القواعد المحددة من المشرع العادي ذاته أو حتى من المشرع الفرعي في معرض تسهيل تنفيذ القانون أو توضيحه وفي الحالتين فإن وجود القواعد الأكثر تحديداً يعطي فرصة كبيرة للمتصيدين بالماء العكر

من خبراء القانون، وما أكثرهم، في اللعب على وتر استغلال الثغرات القانونية والتجنب ولو جزئياً لبعض الفرائض المالية، فالإفلات من حكم القاعدة الأكثر تحديداً سهلاً جداً.<sup>(16)</sup>

إلا أن وجود أو تحقيق العدالة التوزيعية سيعمل كمانع استغلال ثغرات وسيدفع المكلفين إلى عدم الاستعانة بالمختصين بالقانون لمساعدتهم في التجنب الضريبي الجزئي، وذلك للايمان بأن ما يدفعوه هو واجب عليهم كما هو واجب على غيرهم وإن فيه عودة أو استفادة أو مصلحة عامة ترجع على الجميع بالفائدة وأن أي تقصير من جانب أي شخص تكون له مردودات سلبية على الواقع الأمني والصحي والخدمي بشكل عام وأنه من الضرورة تكاتف جهود الجميع في سبيل ذلك، بل أن اشاعة روح العدالة والشعور بالإنصاف والمواطنة الصالحة سيدفع حتى أولئك الخبراء إلى عدم التعاون مع القلة القليلة الذين يحاولون الالتفاف حول النصوص القانونية.

خامساً: عدم شرعية السلطة أو عدم الثقة بها يمكن أن يلعب دوراً سلبياً:

رغم تحقق العدالة التوزيعية فإن عدم شرعية وصول الحاكم إلى السلطة أو عدم الثقة به أو عدم الرضا عن ادائه يمكن أن يشكل عاملاً مثبطاً لجهود إدراك العدالة التوزيعية فلا يكفي تحقق العدالة بأنواعها المختلفة لوحده في إنفاذ القوانين المالية وإدراك المواطنة الصالحة وإنما ينبغي أن يكون مترادفاً أو قائماً جنباً إلى جنب مع الشعور بأن الحاكم قد وصل إلى السلطة بشكل شرعي أو على الأقل أنه يحظى بثقة الشعب ففقدان تلك الثقة أو الشرعية يقوض فرص الاستفادة من العدالة التوزيعية التي تم ادراكها، فالعدالة بما فيها التوزيعية مسألة نفسية، لا مادية بحتة، تعتمد على المشاعر والاحاسيس لا على وقائع وإثباتات ووثائق رسمية أو عرفية مما يجعلها تتداخل مع مسألة الرضا الشعبي على القابضين على السلطة فيؤدي إلى عدم القناعة بالعدالة التوزيعية بشكل مسبق، فكيف لسلطة لم تحظ برضا الشعب ولا ثقته أو لم تصل بأسلوب شرعي أن تقرر خدمة الشعب ومنحه ابسط مقومات العدالة وخاصة التوزيعية منها، لا شك أن الأمر سيكون غير مقبول على الأقل من الناحية المعنوية سواء النفسية أو الاجتماعية.

سادساً: غياب المشروعية يقوض النتائج الايجابية للعدالة التوزيعية:

كما يقوض غياب الشرعية أو الثقة الشعبية بالسلطات العامة فرصة الاستفادة من العدالة التوزيعية في إنفاذ القوانين المالية فإن غياب المشروعية سواء في سيادة القانون أو في مجال احترام التدرج القانوني سيكون له مردود عكسي، فلا يتحقق الانفاذ المنشود للقوانين المالية وسيعزز عدم الامتثال الطوعي مما يجعل الدولة تلجأ إلى وسائل العنف أو القسوة مما يزيد من تعنت المكلفين وبالتالي تزايد عديد حالات التهريب المالي والتهريب والتجنب الجبائي المقصود وغير المقصود بما ينعكس سلباً على الوضع الاقتصادي المتردي

فيفاقمه ولن تعود الامور إلى نصابها الصحيح الا باعتماد مبدأ المشروعية ومبدأ الشرعية ومبدأ العدالة معاً فذلك وحده الكفيل بادراك الامتثال الطوعي والانفاذ الحقيقي للقوانين المالية، أما أن تتحقق العدالة التوزيعية وتغيب بقية المبادئ فهي مسألة غير مأمونة النتائج وغالباً ما تكون نتائجها غير ايجابية على عملية الانفاذ المنشودة التي تحتاج دقة في العمل وترادفاً في المبادئ والأنشطة السلطوية.

سابعاً: غياب أنواع العدالة الأخرى يقلل من امكانية الاستفادة من العدالة التوزيعية في إنفاذ القوانين المالية: لا تكتمل العدالة الا بتحقيق كافة انواعها فينبغي ان تتحقق أنواع العدالة الأخرى من اجرائية وجزائية وحتى متوازية من فردية ومجموعاتية ومجتمعية عند ذاك يمكن الحديث عن تنفيذها أو انفاذ سليم للقوانين المالية، أما أن تتحقق العدالة التوزيعية لوحدها فالأمر سيبقى مشكوكاً فيه خاصة إذا غابت بقية أنواع العدالة الأخرى أو لم تحرص السلطات المختصة على الوصول إليها فالعدالة لا يمكن ان تتجزأ والسلطة لا يمكن أن تكون عادلة في جانب وظالمة في جانب آخر فإذا ما حدث ذلك فإن النتائج لن تكون مواتية وستكون الآثار سلبية أكثر منها ايجابية مما يتطلب تضافر جهود الجميع وخاصة السلطات المعنية من تشريعية وتنفيذية وقضائية وحتى مستقلة في سبيل الوصول إلى العدالة الكاملة في المجال المالي والتي يمكن أن تلعب دوراً مهماً في انفاذ القوانين المالية.

### **الفرع الثاني: انعكاسات غياب العدالة التوزيعية على بناء المواطنة الصالحة وإنفاذ القوانين المالية:**

*The second subsection: the repercussions of the absence of distributive justice on building good citizenship and enforcing financial laws:*

تبدو أهم آثار غياب العدالة التوزيعية في إنفاذ القوانين المالية في ما يأتي:

أولاً: تقلص أو انعدام حالات الامتثال الطوعي للقوانين المالية:

عند غياب العدالة التوزيعية فإن حالات الامتثال الطوعي للقوانين المالية تقلص، إن لم نقل ستعدهم، وستغيب معطيات المواطنة الصالحة خاصة في مجال الاقتصاد النقدي الخفي لاسيما بعدما وفرته العملات المشفرة والتقنيات المالية المصاحبة والمساندة لها من امكانيات عالية لإخفاء بيانات المستخدمين، وهو ما عزز الامكانيات السابقة لترك فرصة الاعلان من عدمه عن الدخول والثروات النقدية التي يملكها أو يحصل عليها المكلفون بالفرائض المالية فما من سبب يدعوهم إلى الاعتراف بانهم يملكون تلك الاوعية المالية فلا قناعة لهم بان عبء الضريبة يوزع بشكل عادل ولا حتى حصيلة الفرائض توزع بشكل عادل على مستحقيها، لانهم لا يعرفون بحكم اعتماد مبدأ عدم تخصيص الإيرادات من هم المستحقون أو المستفيدون من تلك الحصيلة أو حتى بقية الإيرادات العامة.

ثانياً: ارتفاع عدد حالات التهرب :

إذا ما غابت العدالة التوزيعية فان ردة الفعل ستكون قوية تجاه الظلم الذي يتعرض له المكلفون بالفرائض المالية مما يدفعهم إلى التهرب الكلي أو الجزئي مستخدمين الوسائل كافة المشروعة وغير المشروعة في رفع أو رد ذلك الظلم أو التعامل معه، فالشعور بالظلم اقسى أنواع الشعور وهو ما يدفع الشخص إلى التفكير في التحالف مع الشيطان للتخلص من الظلم والجور والظفر بالعدالة المنشودة وخاصة التوزيعية منها، إذ أن وضع وتطبيق قانون مالي معين في مظهر بعيد عن العدالة التوزيعية بشكل صريح أو ضمني سيدفع المكلفين إلى بذل كل جهودهم للتخلص من تلك الاعباء أو للظفر بالحصة التي يعتقدون انهم يستحقونها من حصيلة تلك الفرائض الواردة في القانون سواء عبر استخدام التزوير أو التحايل أم اخفاء البيانات والمعلومات أو تغيير بعض الوثائق من اجل اقناع السلطات المعنية بعدم اخضاعه للقانون أو بشموله باستحقاقات قانون آخر، ولا شك في ظل دولة لا تهتم بجوانب العدالة وتنتفي فيها معالم المواطنة الصالحة أن محاولات هؤلاء ستفلس في الوصول إلى نتيجة لانتشار المحسوبية والمنسوبية.

ثالثاً: كثرة اللجوء إلى التجنب والامتنال الصوري:

قلنا في النقطة السابقة أن عدم العدالة التوزيعية يمكن أن يؤدي إلى التخلص من الضرائب المالية بالوسائل كافة المشروعة وغير المشروعة فإذا كانت النتائج غير مشروعة فسواء كانت الوسائل مشروعة أم لا فإن النهاية ستكون غير مشروعة وتشكل تهرباً أو تهرباً، أما إذا كانت النتائج مشروعة إلا وهي التجنب المالي ضريبياً كان أم غير ضريبي فكما قلنا سابقاً فان التجنب المقصود من المشرع يبدو متناعماً مع توجهات ذلك المشرع ولكن الاشكالية في التجنب غير المقصود والذي لا يتواءم مع رغبات المشرع ولم يكن اصلاً في حسبانته عند وضع التشريع، يضاف إليه ما يوصف بالامتنال الصوري للقوانين المالية وهو ترتيب الاوضاع القانونية بحيث يتخلص المكلف كلياً أو جزئياً من دفع الفريضة المالية وتبرأ ذمته تجاه الدولة وهيئاتها العامة اعتماداً على تشكيلات معينة يتم اعتمادها بعيداً عن الجانب الموضوعي الذي لا يحرك به ساكناً فلا يدفع شيئاً يذكر من المبلغ الواجب عليه من الناحية الفعلية، كل ذلك يحدث إذا ما تخلفت العدالة التوزيعية، إذ لن يبقَ أي دافع نفسي أو اجتماعي أو معنوي او وطني بسبب غياب المواطنة الصالحة لدفع الفريضة ولا يبقى سوى الدافع المادي المتمثل في الجزاء المادي الذي يمكن أن يفرض عليه والذي يفترض أن يدفعه إلى دفع تلك الفريضة، ولكنه إما أن يجازف بمحاولة الامتنال الصوري عل الأمور تسير على ما يرام أو قد يكون رتب شؤونه من الناحية الشكلية بحيث تتوافق مع الوضع القانوني المطلوب مما يجعله في مأمن من الخضوع لأي جزاء في هذا الشأن.<sup>(17)</sup>

رابعاً: السعي إلى استغلال الثغرات القانونية في القواعد المحددة ذات العمومية الأقل:

لما كان هناك ميلاً نحو الحد من عمومية القاعدة القانونية الذي بدأ مع حركة الاستقلال القانوني لفروع القانون الخاص عن القانون الاب القانون المدني ومن ثم استقلال فروع القانون العام عن القانون الاب القانون الدستوري، إذ استقل عنه القانون الاداري وعنه استقل مؤخراً القانون المالي ومنه تفرع القانون الضريبي وتشعب إلى عدة قوانين وفي كل قانون منها نجد أن هناك أحكاماً عامة، ولكنها تخص فئة معينة من ابناء المجتمع<sup>(18)</sup> وكلما كانت القاعدة أكثر تحديداً واقل عمومية كانت أكثر ضيقاً في التطبيق وكلما كانت كذلك فإنها يفترض أن تكون أكثر عدالة بحكم انطباقها على عدد محدود من الاشخاص تعرف ظروفهم ومعطياتهم كافة من اقتصادية واجتماعية وبيئية وصحية ونفسية وغيرها، ولكن الشكوك في الوقت ذاته تحوم حول مثل هذه القواعد واثرتها الفرصة للإفلات من تطبيقها بمجرد اختلال احد شروط تطبيقها وهو ما يجعل ذلك فرصة مواتية في الوقت ذاته لاستغلال مثل هذا التحديد القانوني وضيق النطاق في تلك القاعدة القانونية للإفلات من تطبيقها نتيجة غياب العدالة التوزيعية واختيار فكرة المواطنة الصالحة. خامساً: كثرة مبررات التهرب:

إذا ما تزامن غياب العدالة التوزيعية مع غياب بقية أنواع العدالة الأخرى من وظيفية ومتوازنة، فضلاً عن عدم شرعية السلطة أو عدم الثقة بها، ناهيك عن أن غياب المشروعية القانونية لا سيما في القوانين المالية أدى إلى المزيد من المبررات التي تدفع باتجاه كثرة التهرب المالي تحت مبررات ودواعي مختلفة لعل ابرزها الانتقام من الحكومة أو بالأحرى السلطة التي لم تستطع توفير أو تحقيق العدالة التوزيعية فأحد أهم وابرز وسائل الانتقام هو حرمانها من جزء من الايرادات التي تعينها على المزيد من الظلم والجور الذي يتعرض له كل مكلف ومستحق لحصيلة تلك الفرائض، وكذلك قد يعتبر البعض من المكلفين أن في التهرب المالي وسيلة من وسائل استعادة العدالة المفقودة واداة من ادوات تعويضها عبر أخذ حصة من الايرادات العامة عن طريق عدم دفع الفرائض الواجبة عليه للدوائر المالية المعنية، كما أن في التهرب مواجهة لعدم نزاهة النظام المالي ومحاوله لإعادة توازنه، فمن أهم عناصر نجاح توازن النظام الضريبي أو النظام الجبائي أو النظام المالي بشكل عام هو العدالة بما فيها التوزيعية وغياب المواطنة الصالحة.

سادساً: شرعية السلطة أو مجرد الثقة بها يمكن أن يكون له دور ايجابي في التخفيف من الآثار السلبية لغياب العدالة التوزيعية في إنفاذ قوانين المالية:

إن شرعية السلطة أو على الأقل الثقة الشعبية بها يمكن أن يشكل عامل كبح لجماح عملية التهرب والتجنب والامثال الصوري الذي يمكن أن يحدث نتيجة غياب العدالة التوزيعية وذلك بحكم أن تلك

الشرعية أو الثقة تنعكس إيجاباً على مشاعر الجماهير وتجعلها ترى في أي قانون أو قرار أو حكم يصدر عن السلطة الشرعية أو الموثوق بها أنه عمل قانوني عادل وبعيد عن الظلم ولو كان من الناحية الواقعية ابعداً ما يكون عن العدالة نتيجة الدور الذي يمكن ان تلعبه الشرعية في بناء المواطنة الصالحة، فالمشاعر لا علاقة لها بالوقائع المادية التي قد لا تبدو مواتية، بل بالجوانب النفسية والامور الاجتماعية وهو ما يحدث في العادة مع السلطات المنتخبة التي تحظى بشعبية كبيرة أو السلطات الدينية أو السلطات الثورية أو غيرها من السلطات الأخرى التي تحظى بثقة الجماهير، فغالباً ما تكون الطاعة شبه عمياء لتلك السلطات دون مناقشة أو ملاحظة في تنفيذ أي أمر من أوامرها.

سابعاً: اعتماد مبدأ المشروعية يخفف الآثار السلبية لغياب العدالة التوزيعية في إنفاذ القوانين المالية:

بعد تأكيد بعض الفقه على عدم وجود ارتباط بين مبدأ شرعية السلطة ومبدأ المشروعية القانونية وامكانية قيام أو اعتماد سلطة غير شرعية لمبدأ المشروعية وسيادة القانون واعتماد التدرج القانوني بحذافيه وبكل دقة وصرامة<sup>(19)</sup> فإن الارتباط يكاد يكون مفقوداً هو الآخر بين اعتماد مبدأ المشروعية وتحقيق العدالة بما فيها العدالة التوزيعية، وعليه فمع غياب شرعية السلطة وانعدام العدالة التوزيعية يمكن في المقابل أن يكون هناك احترام لمبدأ المشروعية وهو ما يؤدي بالنتيجة إلى التخفيف من وطأة عدم العدالة فيخفف من آثار عدم إنفاذ القوانين المالية الناجم عن عدم العدالة التوزيعية، إذ يدفع الكثير من المكلفين الى الامتنال لحكم القوانين المالية والقرارات الادارية التي تأتي تنفيذاً لها والاحكام القضائية الفاصلة في النزاعات التي تثار في التطبيق احتراماً لمبدأ المشروعية واتساقاً مع احترام السلطات له وتطبيقه على الجميع بما فيهم عناصر السلطة ذاتهم وهو ما ينمي لديهم المواطنة الصالحة.

## الخاتمة

### Conclusion

ونحن نصل الى ختام هذه الدراسة يجدر بنا أن نحدد أهم الاستنتاجات والتوصيات التي توصلنا إليها وذلك في نقطتين، وكما يأتي:

### أولاً: الاستنتاجات:

#### Firstly: Conclusions:

خلص الباحث إلى مجموعة استنتاجات أهمها:

1. لا يمكن اغفال البعد المعنوي في دراسات العدالة في ممارسات السلطة العامة سواء تلك المرتبطة بالجانب النفسي أو الجانب الاجتماعي وعدم الاقتصار على البعد المادي البحت الذي افاضت به الدراسات القانونية في فرع القانون المالي والمالية العامة.

2. إنَّ اعتماد المعيار الوظيفي في العدالة المالية يفضي إلى تقسيمها إلى عدالة توزيعية وأخرى اجرائية وثالثة جزائية، أما اعتماد معيار نطاق العدالة فإنه يخرج ثلاثة أنواع أو صور للعدالة المتوازنة هي العدالة الفردية والعدالة الجموعائية والعدالة المجتمعية.
3. رغم اهتمام الدراسات القانونية بعدالة بعض الفرائض المالية كالضريبة إلا إنها غضت الطرف عن عدالة الإيرادات العامة الأخرى والنفقات العامة وعدتها من الموضوعات الاقتصادية وهو ربما يكون السبب الذي قاد إلى اغفال الجوانب النفسية في عدالة توزيع تلك الفرائض وتوزيع حصيلتها.
4. العدالة التوزيعية هي عدالة توزيع الأعباء المالية وعدالة توزيع حصيلتها.
5. تلعب عوامل عدة دوراً كبيراً في ادراك عنصر التوزيع العادل للعبء المالي لعل أبرزها استخدام الصالح العام كمبرر للسياسات الجبائية واستسهال فرض وجباية بعض الفرائض المالية وعمومية القواعد المالية والمفاضلة بين أنواع الفرائض المالية والفلسفة السائدة في المجتمع.
6. تشكل المفاضلة بين الفرائض المالية والتناسب بين حجم الإنفاق المالي والاستفادة من الخدمات العامة ونظرية تبرير النظام (القوالب النمطية) أهم العوامل المؤثرة في الوصول إلى التوزيع العادل لحصيلة الإيرادات العامة.
7. إنَّ تحقق العدالة التوزيعية سينعكس إيجاباً على الامتثال الطوعي للقوانين المالية وتقليل حالات التهرب والتجنب المالي والسعي للشمول بالاستحقاق المالي والوصول إلى المواطنة الصالحة، ولكن عدم شرعية السلطة أو غياب المشروعية في ممارستها يمكن أن يقوض تلك الآثار الإيجابية.
8. وفي المقابل فإن غياب ممارسات العدالة التوزيعية سينعكس سلباً على حالات الامتثال الطوعي وسيزيد من حالات التهرب والتجنب والسعي للشمول بالاستحقاقات المالية وسيغيب فكرة المواطنة بالكامل أو على الأقل المواطنة الصالحة ولكن شرعية السلطة والثقة بها أو مشروعية ممارستها يمكن أن يخفف من تلك الآثار السلبية.

### ثانياً: التوصيات:

#### Secondly: Recommendations:

بناء على ما جاء أعلاه يوصى الباحث بما يأتي:

1. اخذ المشرع بعين الاعتبار الجوانب المعنوية بشكل عام والنفسية والاجتماعية بشكل خاص، فضلاً عن العوامل الاقتصادية والقانونية عند سعيه لتحقيق العدالة المالية ولو بصورة تدريجية.

2. اعتماد برنامج متكامل للامتثال الطوعي وبناء المواطنة الصالحة في احد القوانين المالية يأخذ بعين الاعتبار ممارسات العدالة في الجانبين المادي والمعنوي قبل أعمامه على بقية القوانين المالية الأخرى.
3. تكثيف الدراسات البينية في المجال المالي لتشمل علوم المالية العامة والقانون والاقتصاد وعلم النفس وعلم الاجتماع بما يؤدي إلى تحقيق الغاية المنشودة ألا وهي ضمان الوصول الى المواطنة الصالحة وانفاذ القوانين المالية لاسيما في اطار الوصول إلى ممارسات العدالة.
4. الاهتمام بجميع الجهات الفاعلة في ادراك العدالة المالية سواء كانت من السلطات العامة أم المكلفين أم المستحقين، فضلاً عن المحاسبين الماليين وخبراء القانون وعدم التركيز على المكلف والمستحق فقط.
5. استثمار العوامل المساعدة في ادراك عناصر العدالة بأنواعها وصورها المختلفة من وظيفية ومتوازية بالشكل الذي يقصر الطريق للوصول إلى العدالة.
6. الابتعاد عن استخدام المصلحة العامة كمبرر للممارسات السلطوية البعيدة عن المصلحة العامة من الناحية الفعلية والذي يؤدي ربما الى نتائج سلبية على الشعور بالمواطنة الصالحة.
7. الابتعاد عن أسلوب الاستسهال في فرض أو جباية الإيرادات العامة ما لم تكن سهلة بالنسبة للمكلفين أيضاً.
8. الاخذ بعين الاعتبار الآثار النفسية والاجتماعية للمفاضلة بين الفرائض المالية وبين قوانين الاستحقاقات المالية بما يضمن عدم تأجيحها لمشاعر الظلم وغياب المواطنة الصالحة.
9. الحرص على اشاعة ثقافة الشعور بالعدالة والمواطنة الصالحة.
10. الاخذ بعين الاعتبار مسألة التناسب بين حجم العبء المالي والاستفادة من الخدمات العامة قدر الامكان بما يعزز العقد النفسي المالي بين السلطة والشعب ويكرس معطيات المواطنة الصالحة.

## الهوامش

## Endnotes

- (1) د. قيس حسن عواد البدراني : المساواة القانونية في التكاليف المالية، بحث منشور في مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، المجلد 12، ع9، 2005، ص129.
- د. حيدر وهاب عبود العنزي: مبدأ المساواة أمام الضريبة دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلامية والنظم الضريبية الوضعية، بحث منشور في مجلة الحقوق الصادرة عن كلية القانون بالجامعة المستنصرية، المجلد 2، ع5، س4، 2009، ص126-129.
- د. عامر عياش عبد و د. احمد خلف حسين الدخيل: دستورية الضرائب في العراق، بحث منشور في مجلة الرافدين للحقوق، كلية الحقوق، جامعة الموصل، المجلد 13، ع 49، س16، حزيران 2011، ص ص242-247.
- (2) د. احمد خلف حسين الدخيل : الاقتصاد السلوكي ثورة ضد المبادئ التقليدية للقانون، ط1، مكتبة القانون المقارن، بغداد، 2020، ص246.
- (3) *Michael Wenzel : Tax Compliance and the Psychology of Justice : Mapping the Field , Taxing Democracy , the Ashgate Nation Publishing Ltd. , England, 2002,p.45.*
- (4) *James Alm , Erich Kirchler and Stephan Muehlacher : Combining Psychology and Economics in the Analysis of Compliance : From Enforcement to Cooperation , Economic Analysis and Policy , Vol.42,No.2, September , 2012 ,p.2.*
- (5) د. احمد خلف حسين الدخيل : التفريد الضريبي، بحث منشور في مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، جامعة كركوك، المجلد 1، ج1، 2011، عدد خاص باعمال المؤتمر العلمي الثاني لكلية القانون 2011، ص56.
- (6) *James Alm and Chandler McCellan : Tax Morale and Tax Compliance from the Firm's Perspective , KYKLOS, Vol.65, No.1, February ,2012,p.8.*
- (7) د. احمد خلف حسين الدخيل : المالية العامة من منظور قانوني، ط1، دار المسئلة، بغداد، 2022، ص144-145.
- (8) *Boyan Duranker: Taxation and Social Justice , Taxing Democracy , the Ashgate Nation Publishing Ltd. , England, 2002, p.11.*
- (9) عبد الباقي البكري وزهير البشير : المدخل لدراسة القانون، بيت الحكمة، بغداد، بلا سنة نشر، ص165 وما بعدها.
- د. حسن كيرة : اصول القانون، ط2، دار المعارف، مصر، 1959-1960، ص199-204.
- (10) د. احمد خلف حسين الدخيل : الأسس الجديدة لفرض الضرائب دراسة إستشرافية لنظرية بديلة عن نظرية التضامن الاجتماعي، بحث منشور في مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، مجلد 5، ع1، جوان 2020، ص92 وما بعدها.
- (11) *Tom R. Tyler : Psychological perspectives on Legitimacy and Legitimation , Annu. Rev. Psychol. ,1st Published , July, 2006,p.9.*
- (12) د. عاطف السيد : فكرة العدالة الضريبية في الزكاة في صدر الاسلام، بلا مكان ولا سنة نشر، ص274.

- (13) د. احمد خلف حسين الدخيل : العملات المشفرة، ط1، مكتبة القانون المقارن، بغداد، 2021، ص145.
- (14) *Neal Shover ,Jenny Job and Anne Carrol: The ATO Compliance Model in Action : A Case Study of Building and Construction , Taxing Democracy , the Ashgate Nation Publishing Ltd. , England, 2002 , p.159.*
- (15) د. احمد الدخيل : المالية العامة من منظور قانوني، مصدر سابق، ص195-195.
- (16) *Doreen McBarnet : When Compliance is not the Solution but the Problem : From Changes in law to Changes in Attitude , Taxing Democracy , the Ashgate Nation Publishing Ltd. , England, 2002 , p.159.*
- (17) *Doreen McBarnet , op. cit. , p.229.*
- (18) د. احمد خلف حسين الدخيل : تجزئة القاعدة القانونية في التشريع الضريبي، ط1، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، 2012، ص99-100.
- د. حمدي عبد الرحمن: فكرة القانون، مطبعة الاستقلال الكبرى، القاهرة، 1979، ص29-31.
- (19) د. طعيمة الجرف: نظرية الدولة، ط4، مطبعة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1973، ص131.

## المصادر References

### أولاً: المصادر باللغة العربية:

#### First: References in Arabic:

#### أ- الكتب:

#### Books:

- I. د. احمد خلف حسين الدخيل : الاقتصاد السلوكي ثورة ضد المبادئ التقليدية للقانون، ط1، مكتبة القانون المقارن، بغداد، 2020.
- II. د. احمد خلف حسين الدخيل : العملات المشفرة، ط1، مكتبة القانون المقارن، بغداد، 2021.
- III. د. احمد خلف حسين الدخيل : المالية العامة من منظور قانوني، ط1، دار المسلة، بغداد، 2022.
- IV. د. احمد خلف حسين الدخيل : تجزئة القاعدة القانونية في التشريع الضريبي، ط1، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، 2012.
- V. د. حسن كيرة : اصول القانون، ط2، دار المعارف، مصر، 1959-1960.
- VI. د. حمدي عبد الرحمن: فكرة القانون، مطبعة الاستقلال الكبرى، القاهرة، 1979.
- VII. د. طعيمة الجرف: نظرية الدولة، ط4، مطبعة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1973.
- VIII. د. عاطف السيد : فكرة العدالة الضريبية في الزكاة في صدر الاسلام، بلا مكان ولا سنة نشر.
- IX. عبد الباقي البكري وزهير البشير : المدخل لدراسة القانون، بيت الحكمة، بغداد، بلا سنة نشر.

#### ب - البحوث والدراسات:

#### Studies and Researches:

- I. د. احمد خلف حسين الدخيل : الأسس الجديدة لفرض الضرائب دراسة إستشرافية لنظرية بديلة عن نظرية التضامن الاجتماعي، بحث منشور في مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، مجلد5، ع1، جوان 2020.
- II. د. احمد خلف حسين الدخيل : التفريد الضريبي، بحث منشور في مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، جامعة كركوك، المجلد1، ج1، 2011، عدد خاص باعمال المؤتمر العلمي الثاني لكلية القانون 2011.

- III. د. حيدر وهاب عبود العنزي، مبدأ المساواة أمام الضريبة دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلامية والنظم الضريبية الوضعية، بحث منشور في مجلة الحقوق الصادرة عن كلية القانون بالجامعة المستنصرية، المجلد 2، ع 5، س 4، 2009.
- IV. د. عامر عياش عبد و د. احمد خلف حسين الدخيل: دستورية الضرائب في العراق، بحث منشور في مجلة الرافدين للحقوق، كلية الحقوق، جامعة الموصل، المجلد 13، ع 49، س 16، حزيران 2011.
- V. د. قيس حسن عواد البدراني : المساواة القانونية في التكاليف المالية، بحث منشور في مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، المجلد 12، ع 9، 2005.

#### ثانياً: المصادر باللغة الانكليزية:

#### Second : References in English:

- I. *Boyan Duranker: Taxation and Social Justice , Taxing Democracy , the Ashgate Nation Publishing Ltd. , England, 2002.*
- II. *Doreen McBarnet : When Compliance is not the Solution but the Problem : From Changes in law to Changes in Attitude , Taxing Democracy , the Ashgate Nation Publishing Ltd. , England, 2002.*
- III. *James Alm and Chandler McCellan : Tax Morale and Tax Compliance from the Firm's Perspective , KYKLOS, Vol.65, No.1, February ,2012.*
- IV. *James Alm , Erich Kirchler and Stephan Muehlacher : Combining Psychology and Economics in the Analysis of Compliance : From Enforcement to Cooperation , Economic Analysis and Policy , Vol.42, No.2, September , 2012 .*
- V. *Michael Wenzel : Tax Compliance and the Psychology of Justice : Mapping the Field , Taxing Democracy , the Ashgate Nation Publishing Ltd. , England, 2002. Neal Shover ,Jenny Job and Anne Carrol: The ATO Compliance Model in Action : A Case Study of Building and Construction , Taxing Democracy , the Ashgate Nation Publishing Ltd. , England, 2002.*
- VI. *Tom R. Tyler : Psychological perspectives on Legitimacy and Legitimation , Annu. Rev. Psychol. ,1st Published , July, 2006.*



*The Fourth International Scientific Conference - 2022*

*Scientific Research*

<i>No.</i>	<i>The Research Title</i>	<i>Name of the Research</i>	<i>Page</i>
1	<i>Value security and community peace</i>	<i>Prof. Dr. Khalifa Ibrahim Uda Prof Dr. Al Basyuni Abdullah Jad Al basyuni</i>	1 – 35
2	<i>Active citizenship between the constitution and reality: The Egyptian experience of the Egyptian Constitution 2014 as a model</i>	<i>Prof Dr. Al Basyuni Abdullah Jad Al basyuni</i>	37-56
3	<i>Digital citizenship: A study in concept and dimensions</i>	<i>Prof. Dr. Amal Hindi Gati'h</i>	57-78
4	<i>Distributive justice and its role in building good citizenship and enforcing financial laws</i>	<i>Prof. Dr. Ahmed Khalaf Hussein Al Dakheel</i>	79-107
5	<i>Social legislation and human security in Iraq</i>	<i>Assist. Prof Salam Abd Ali Al abadi Inst. Dr. Falah Hasan Abd Manah</i>	109-141
6	<i>Iraqi citizenship: a study of its concept and how to employ it</i>	<i>Prof. Dr.Hamdiya Salih Dalli Al Jubouri Inst. Dr. Abdul Kareem Ja'far Al Kashfi</i>	143-161
7	<i>Education for digital citizenship</i>	<i>Prof. Dr. Hania Mohamad Ali Fakh</i>	163-176
8	<i>Islamic thought and its impact on the sound civilizational upbringing, an intentional study</i>	<i>Prof. Dr. Abbas Ali Hameed Assistant Prof. Dr Baker Abass Ali</i>	177-202
9	<i>Obstacles to building good citizenship</i>	<i>Assist. Prof Dr. Batoool Hussein Alwan</i>	203-222
10	<i>Legislative drafting of the preamble to the Constitution of the Republic of Iraq 2005 and its role in achieving good citizenship</i>	<i>Assistant Prof. Dr. Ahmed Fadhil Hussein</i>	223-247
11	<i>Global Environmental Citizenship: A Sociopolitical Approach to Confronting Climate Change and Environmental Pollution</i>	<i>Assist. Prof Dr. Shakir Abdul Kareem Fadhil</i>	249-268
12	<i>The dialectic of citizenship, multiple loyalties, and nation-building The Iraqi case is a mode</i>	<i>Assistant Prof. Dr. Talal Hameed Khalil</i>	269-293
13	<i>Citizenship and political participation: an interpretive approach to the relationship between citizenship and the implementation of the public good</i>	<i>Assist. Prof.Dr. Imad Mu'ayed Jasim Assist. Prof. Dr. Ayman Abd Own Nazal .</i>	295-323
14	<i>The political rights of the acquirer of Iraqi nationality and their impact on enhancing citizenship</i>	<i>Asst. prof. Dr. Balsam Adnan Abdullah</i>	325-342
15	<i>International organizations and the promotion of a culture of citizenship: A study on the role of UNESCO</i>	<i>Assistant Prof. Dr Raed Saleh Ali</i>	343-372

16	<i>International foundation of citizenship Under Private international law</i>	<i>Asst. prof. Dr. Raghad Abdul Ameer Madhloom</i>	373-395
17	<i>The role of international conventions in promoting the concept of citizenship</i>	<i>Prof Assist. Abdul Bassit Abdul Raheem Abbas Inst. Dr . Basim Ghanawe Alwan</i>	397-433
18	<i>Structuring National Identity in post-2003 Iraq</i>	<i>Assis. Prof. Sami Ahmad Saleh</i>	435-470
19	<i>The role of the United Nations in achieving reconciliation</i>	<i>Asst. prof. Dr. Hala ahmad Mohamed aldorry</i>	471-516
20	<i>The legislative policy of objecting to administrative decisions and their impact on the stability and promotion of the principle of good citizenship: an analytical and inferential study within the framework of the effective Iraqi administrative and tax legislation</i>	<i>Assistant Prof. Dr. Hayder Najeeb Ahmed Al Mufti</i>	517-563
21	<i>The identity of cultural citizenship in light of the digital environment</i>	<i>Assistant Prof. Dr. Jaffar Hassan Jassem Al-Taie</i>	565-586
22	<i>Balance between the rights and duties of the citizen within the concept of citizenship</i>	<i>Assist. Prof. Dr. Natheer Thabit Mohammed Ali</i>	587-605
23	<i>The importance of laws and legislation for religious sects in achieving good citizenship after 2003</i>	<i>Assist. Prof. Dr. Hussein Qasim Mohammed</i>	607-641
24	<i>Judgment of incident requests in the lawsuit - A comparative study in the Civil Procedures Law-</i>	<i>Inst. Dr. Husam Abdulatlf Assist. Inst. Mustafa Turki Homid</i>	643-683
25	<i>The right to disagree as one of the values of good citizenship</i>	<i>Inst. Dr. Mohammed Kadhim Hashim Assist. Inst. Hayba Abdul majeed Al Sa'eed</i>	685-712
26	<i>The role of international conventions in promoting the principle of citizenship</i>	<i>Inst. Dr. Isma'el Thiyab Khalil</i>	713-738
27	<i>Constitutional protection of the right of citizenship in criminal legislatio</i>	<i>Inst. Dr. As'ad Kadhim Waheesh Inst. Assist. Ali Shabrem Alwan</i>	739-770
28	<i>Iraqi universities and their role in promoting citizenship after 2003</i>	<i>Inst. Dr. Muntaser Hussein Jawad Inst. Dr. Humam Abdul Kadhim Rabih</i>	771-790
29	<i>The role of the state and its institutions in developing the spirit of citizenship – Iraq as Model</i>	<i>Inst. Dr. Zinah Abdulameer Abdulhasan</i>	791- 811
30	<i>The judge's role in enforcing and controlling the reprehensible condition during the Corona pandemic</i>	<i>Inst. Dr. Khalid Mohammed Ali</i>	813-833
31	<i>Automatic compensation for medical accidents And its role in building citizenship</i>	<i>Inst, Hamodi Bakr Hamody</i>	835-866

32	<i>Legal assistance to non-citizens in international private relations under Iraqi law</i>	<i>Assist. Inst. Adnan Younis Mukhaiber Inst. Fadiya Mohammed Ismael</i>	867-888
33	<i>Citizenship rights in the constitution -A comparative study between Iraq and Algeria</i>	<i>Mohammed Saleh Abdul Hay Sabah Mawlidi Bassit</i>	889-909
34	<i>Mechanisms for activating cooperative democracy to build good citizenship in Iraq</i>	<i>Assist Inst.Ali Abbas Obaid</i>	911-927
35	<i>The role of legislative policy in promoting rights and freedoms and its reflection on good citizenship</i>	<i>Inst. Assist. Asra Mohammed Kazim</i>	929-953
36	<i>Citizenship and its role in protecting human rights</i>	<i>Assist. Inst. Muaeed Majeed Hameed</i>	955-971
37	<i>Citizenship and obstacles to achieving gender justice (Iraqi women as a model)</i>	<i>Assist. Inst. Eman Hamooud Sulman</i>	973-990
38	<i>Investing in corporate sponsors</i>	<i>Inst.Assist. Abdul Rahman Ibrahim Ali Al Ghasaiba</i>	991-1015

*Issue Word ...*

*In the name of Allah the Gracious, the Merciful.*

*Citizenship in many countries, including Iraq, faces great challenges at various levels, legal, political, social, economic and technological. These challenges, collectively or individually, contributed to the weakening or absence of this association with legal, political and social dimensions. Based on that, the idea of holding the Fourth International Scientific Conference of the College of Law and Political Science came under the title: (Legislative Policy in Building Good Citizenship). In order to achieve its goals set through its axes of legal, political, social and economic aspects. In conclusion, the editorial board of the Journal of Legal and Political Sciences of the College of Law and Political Sciences is pleased to spread the seeds of the products and research of this valuable conference among its readers, asking God, the Blessed and Exalted, to be of use to students of science and knowledge.*

*Journal editorial board*



*Journal subscription amount per copy*

*(30,000) Iraqi Dinar in Iraq*

*and*

*(50) U.S. Dollar out of Iraq.*

*Price one copy of the Journal*

*(30,000) Iraqi Dinars.*

*Express opinions which are contained in the  
Journal's point of view and their owners, Do not  
necessarily reflect the opinion of the Editorial Board  
or the Faculty of Law and Political Science*

*Correspondences*

*College of Law and Political Science*

*Diyala University*

*Diyala – Ba'quba*

*The intersection of Al-Quds*

*Professor Dr. Khalifa Ibrahim Uda Al – Tamimi.*

*Editor*

*E-mail : [jjps@uodiyala.edu.iq](mailto:jjps@uodiyala.edu.iq)*

*[lawjur.uodiyala@gmail.com](mailto:lawjur.uodiyala@gmail.com)*

*Web: [www.lawjur.uodiyala.edu.iq](http://www.lawjur.uodiyala.edu.iq)*



*the body and of size "16" for margins and leaving "2.5" cm distance from each side of the page. For the English language: the font type is "New Times Roman, font size is "22" for headlines, "20" for sub-titles and of size "18" for the body and of size "16" for margins and leaving "2.5" cm distance from each side of the page.*

*7. The margins shall be combined sequentially at the end of the research and not connected electronically to the margins' number for the research body.*

*8. Number of the research or the study pages shall not be more than "20" pages. Publishing fees shall be as follows :*

*- If the researcher is an instructor or an assistant instructor then the fees shall be "40" thousand dinars.- 60 thousand dinars if the researcher is a professor or an assistant professor, - 75 thousand dinars if he/she is a professor. When the research exceed (20) Pages then (2,500), two thousand five hundred dinars, shall be paid for each additional page. An amount of (6.000), six thousand dinars, shall be paid for each plagiarized copy. While the fees of publishing of a abroad research or study is one hundred US dollars "100 \$".*

*9. The Journal shall not bear the responsibility for paying the fees of sending the hard copy to the researcher.*

*10. A brief scientific biography for the researcher shall be attached with the research or the study (a background) with his/her e-mail address.*

*11. The original copies of researches or studies submitted to Journal shall not be returned to their owners, whether published or not and the copyright shall be of the journal property as it may not be re-published in other scientific journal, only upon a written consent by the editor.*

*12. Each researcher shall be given a copy of the issue number in which his/ her research is published.*

*13- Opinions expressed in researches and studies reflect the views of the authors itself and do not necessarily reflect the views of the journal.*

## ***Publication Rules***

*Journal of Juridical and Political Science, a scientific specialized semi-annual refereed journal, approves the original authentic researches and studies, comments on judicial decisions, summaries of masters' theses and dissertations discussed and validated. In addition, making scientific reports for symposia, conferences, displaying new books, within the area of its specialization (Juridical and Political Science), and reviewing them whether provided in Arabic or English languages in accordance with the following rules and regulations:*

*1. The researcher shall undertake that the submitted research or study is authentic, it has never been published before, never been published in any other journal, and free of plagiarism as well.*

*2. The researcher shall take in consideration the rules and principles of scientific research (abstract in Arabic, Introduction, body, conclusion or results, margins, sources and references, the abstract shall be in English).*

*3. The research or the study shall not be part of a master's thesis or doctoral dissertation for the researcher or part of the book which has already been published except for researches plagiarized from masters' theses or dissertations provided by both the supervisor and the researcher jointly.*

*4. Researches shall be printed in four copies of a laser disc CD with an abstract in Arabic which shall not be more than 100 words. The summary shall be translated into English language by the Journal licensed interpreter who shall obtain an amount of (10,000) ten thousand Iraqi dinars for each abstract.*

*5- The researches written in English or French languages shall be certified by legal offices of translation which shall be responsible for language safety.*

*6. Researches shall be printed according to specified sizes and types as follows:*

*For the Arabic language : the font type is "Traditional Arabic, Bold, font size is "22" for headlines, "20" for sub-titles and of size "18" for*

## *Editorial Board*

<i>No.</i>	<i>Name</i>	<i>work place</i>	<i>Adjective</i>
1	<i>Prof. Dr. Khalifa Ibrahim Uda Al – Tamimi</i>	<i>College of Law and Political Science - Diyala University Iraq</i>	<i>The Editor– in–Chief</i>
2	<i>Lecturer Haider AbdulRazaq Hameed</i>	<i>College of Law and Political Science - Diyala University Iraq</i>	<i>The Editor</i>
3	<i>Prof Dr. Mohammed Amin Al maidani</i>	<i>The Arab Center for Education on International Law and Human Rights - Strasbourg - France</i>	<i>Member</i>
4	<i>Prof Dr. Rasheed Hamad Al Inzi</i>	<i>College of Law- Kuwait University- Kwuit</i>	<i>Member</i>
5	<i>Prof Dr. Mustafa Ahmed Abu Al Khair</i>	<i>College of Law-Omar Al Mukhtar University- Al Baydhaa- Lybia</i>	<i>Member</i>
6	<i>Prof Dr. Mohammed NassrAl Deen Abul Rahman</i>	<i>College of Law- Ain Shams University- Egypt.</i>	<i>Member</i>
7	<i>Prof Dr. Hadi Shaloof</i>	<i>International University of Sarajevo - Bosnia and Herzegovina</i>	<i>Member</i>
8	<i>Prof Dr. Nuarrual Hilal Md Dahlan</i>	<i>Ghazali Shafi'i State College - Malaysian University of Utara – Malaysia</i>	<i>Member</i>
9	<i>Assistant Prof. Dr. Emad M. Jassim</i>	<i>College of Law and Political Science - Diyala University Iraq</i>	<i>Member</i>
10	<i>Assistant Prof. Dr. Talal H. Khalil</i>	<i>College of Law and Political Science - Diyala University Iraq</i>	<i>Member</i>
11	<i>Assistant Prof. Dr. Balasim Adnan Abdullah</i>	<i>College of Law and Political Science - Diyala University Iraq</i>	<i>Member</i>
12	<i>Assistant Prof. Dr. Ahmed F. Hussein</i>	<i>College of Law and Political Science - Diyala University Iraq</i>	<i>Member</i>
13	<i>Assistant Prof. Dr. Shakir A. Fadhil</i>	<i>College of Law and Political Science - Diyala University Iraq</i>	<i>Member</i>
14	<i>Assistant Prof. Dr. Raad Saleh Ali</i>	<i>College of Law and Political Science - Diyala University Iraq</i>	<i>Member</i>

*Arabic language corrector*

*Assistant Prof. Dr. Bushra Abdul Mahdi Ibrahim.*

*English language checker*

*Inst Dr. Maysaa Ridha Jawad*

*Technical supervision: Assistant Lecturer Hussein Ali Hussein*



ISSN P. 2225-2509  
ISSN E. 2957-3505



# Journal of Juridical and Political Science

**A Specialized Refereed Research Journal**  
**Semi-annual**  
**Issued by**  
**College of Law and Political Science**  
**Diyala University**  
**Diyala / Iraq**

**Special Issue**  
**The Fourth International Scientific Conference**  
***Legislative policy in building good citizenship***  
**25 – 26 May 2022**

Archives Office ( National Library ) – Baghdad ( 1740 ) Year ( 2012 ).  
ISO Bib ID (Iraq).